الأمم المتحدة

TD/541

Distr.: General
30 December 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الخامسة عشرة

دورة بربادوس الافتراضية

3–7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة عشرة

التي عُقدت في شكل هجين في بريدجتاون، في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة..... 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذها المؤتمر..... 4

ألف – من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع..... 4

باء – مسائل أخرى..... 4

ثانياً – موجز الرئيس..... 4

ألف – البيانات المُدلى بها في الجلسة العامة الافتتاحية..... 4

باء – من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع..... 10

جيم – الجلسة العامة الختامية()..... 19

ثالثاً – المسائل التنظيمية والاجرائية ومسائل أخرى..... 26

ألف – افتتاح المؤتمر 26

باء – انتخاب الرئيس..... 26

جيم – إنشاء هيئات الدورة..... 26

دال – انتخاب نواب الرئيس والمقرر 26

هاء – وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر..... 27

واو – إقرار جدول الأعمال..... 28

زاي – المناقشة العامة..... 28

حاء – من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع..... 28

طاء – مسائل أخرى..... 28

ياء – اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة..... 29

كاف – الإعراب عن الامتنان لحكومة وشعب بربادوس..... 29

لام – الجلسة العامة الختامية 29

المرفقات

الأول – جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية..... 30

الثاني – بيانات المواقف..... 31

الثالث – List of events 35

الرابع – الحضور 35

الخامس – قوائم الدول الواردة في المرفق بقرار الجمعية العامة 1995(د-19) 39

السادس – قائمة الوثائق..... 41

مقدمة

وفقاً لقراريْ الجمعية العامة 1995 (د-19) المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 1964 و204/63 المؤرخ 28 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في شكل هجين (بالمشاركة الافتراضية والحضورية)، في بريدجتاون وجنيف، في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأقر مجلس التجارة والتنمية موضوع المؤتمر في دورته التنفيذية التاسعة والستين، التي عُقدت في الفترة من 5 إلى 7 شباط/فبراير وفي 6 نيسان/أبريل 2020. كما أقر جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020 وذلك في دورته السابعة والستين، التي عُقدت يومي 2 و3 تموز/يوليه، وفي الفترة من 7 إلى 9 أيلول/سبتمبر ومن 28 أيلول/سبتمبر إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

وأنشأ مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية التاسعة والستين، اللجنة التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، التي سيرأسها رئيس المجلس، السيد مايكل غافي (أيرلندا)، للنظر في النص التفاوضي الذي وُضع تحضيراً للمؤتمر. وتولى السيد فيديريكو فيليغاس بلتران (الأرجنتين) رئاسة مجلس التجارة والتنمية في دورته السابعة والستين، ومن ثم اضطلع بدور رئيس اللجنة التحضيرية. وتولت السيدة ميمونة كيبنغا تاريشي (جمهورية تنزانيا المتحدة) رئاسة مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والستين، المعقودة في الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2021، ومن ثم اضطلعت بدور رئيسة اللجنة التحضيرية. ووافق المجلس، في دورته الاستثنائية الثانية والثلاثين، المعقودة في الفترة من 6 إلى 8 وفي 17 أيلول/سبتمبر 2021، على توصية اللجنة التحضيرية بأن يحال إلى المؤتمر النص التفاوضي بالصيغة التي كانت قد أيدها بعد ظهر يوم 17 أيلول/سبتمبر 2021، على النحو الوارد في الوثيقة TD(XV)/PC/1.

واشتملت الأحداث التي سبقت المؤتمر والتي نُظمت بين 13 أيلول/سبتمبر و1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 اجتماعات المنتدى العالمي للسلع الأساسية، فضلاً عن منتدى الشباب، ومنتدى المجتمع المدني، ومنتدى الشؤون الجنسانية والتنمية، ومنتدى الصناعات الإبداعية ورقمنة التجارة. ونُظِّم حدث ثقافي افتتاحي بعد ظهر يوم 3 تشرين الأول/أكتوبر 2021 في بريدجتاون؛ ونُظِّم حفل افتتاح المؤتمر وعُقدت جلسته العامة الافتتاحية في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (انظر الفصل الثالث). وعُقدت ثمانية أحداث رفيعة المستوى في الفترة من 4 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 تناولت مسائل تتعلق بموضوع المؤتمر (انظر الفصل الثاني). وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت، بالاقتران مع المؤتمر، اجتماعات وزارية لمجموعة الـ 77 والصين، ولأقل البلدان نمواً، وللبلدان النامية غير الساحلية، وللدول الجزرية الصغيرة النامية. واعتمد المؤتمر، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، روح سبيتستاون وعهد بريدجتاون[1]. وعقد المؤتمر، أثناء الدورة، 12 جلسة عامة، هي الجلسات من 296 إلى 307.

(1) يتضمن الموقع الشبكي الرسمي (https://unctad15.org/) جميع المواد المتعلقة بالمؤتمر، بما في ذلك البرنامج والوثائق والبيانات وتسجيلات الفيديو.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها المؤتمر

ألف- من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع

1- اعتمد المؤتمر، في جلسته العامة (الختامية) 307 المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، روح سبيتستاون وعهد بريدجتاون (انظر (ي) TD/541/Add.1 وTD/541/Add.2، على التوالي).

باء- مسائل أخرى

2- أحاط المؤتمر علماً، في جلسته العامة (الختامية) 307 أيضاً، المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بالإعلانات التي أحالتها إليه اجتماعات الأفرقة والقطاعات على النحو التالي: الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ 77 والصين المقدم إلى الأونكتاد الخامس عشر على النحو الوارد في الوثيقة TD/522، والإعلان الصادر عن منتدى الشباب على النحو الوارد في الوثيقة TD/523، والإعلان الصادر عن المجتمع المدني والموجه إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على النحو الوارد في الوثيقة TD/524، والإعلان الصادر عن وزراء أقل البلدان نمواً في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على النحو الوارد في الوثيقة TD/525، والإعلان الصادر عن وزراء البلدان النامية غير الساحلية في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على النحو الوارد في الوثيقة TD/526، والإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية والموجه إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على النحو الوارد في الوثيقة TD/527، والإعلان الصادر عن المنتدى الأول للشؤون الجنسانية والتنمية في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إعلان بريدجتاون، على النحو الوارد في الوثيقة TD/INF.71[(2)] واتفاق بريدجتاون: منتدى الصناعات الإبداعية ورقمنة التجارة على النحو الوارد في الوثيقة TD/INF.72[(3)].

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- البيانات المُدلى بها في الجلسة العامة الافتتاحية

3- ألقى رئيس كينيا، بصفته رئيساً للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، البيان العام الافتتاحي الأول. وأعرب عن ثقته في أن تكون الدورة الخامسة عشرة دورةً مثمرة تفضي إلى التحول، مشيراً إلى أن بربادوس، بوصفها أصغر دولة تستضيف مثل هذا الحدث، هي مثال يمكن أن تقتدي به بلدان الجنوب في الاضطلاع بدور القيادة على الصعيد العالمي. ولاحظ أن الأمينة العامة الجديدة للأونكتاد انضمت إلى هذه المؤسسة في وقت يقف فيه العالم عند مفترق طرق. فأي إجراءات وطنية أو دولية سيكون لها أثر دائم على التعافي المستدام من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وهذا ما يفسر الطلب على دعم الأونكتاد للبلدان النامية. وقال إن بلده ملتزم بدعم الأمينة العامة للأونكتاد وهي تقود المؤسسة إلى الأمام. وبينما ذكّر بأن مؤتمرات الأونكتاد التي تُعقد كل أربع سنوات قد نُظمت بانتظام منذ عام 1964، أشار إلى الأركان الأربعة للوثيقتين الختاميتين، مافيكيانو نيروبي وأزيميو نيروبي، الصادرتين عن مؤتمر عام 2016: تعددية الأطراف من أجل التجارة والتنمية، والنمو الاقتصادي المستدام والشامل

(2) تصدر النسخ الرسمية بجميع لغات الأمم المتحدة بوصفها الوثيقة TD/539.

(3) تصدر النسخ الرسمية بجميع لغات الأمم المتحدة بوصفها الوثيقة TD/540.

للجميع، والتحول الهيكلي من خلال القدرات الإنتاجية، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأفاد بأن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في هاتين الوثيقتين واضح بشكل خاص في ركنيْن اثنيْن. أولاً، فيما يتعلق بتعددية الأطراف من أجل التجارة والتنمية، أُقيمت شراكات هامة، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من شأنها أن تعزز القدرة التفاوضية للاقتصادات الصغيرة. وثانياً، فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، عمل الأونكتاد عن كثب مع الدول الأعضاء لتبادل المعارف ودعم أنشطة بناء القدرات.

4- وكان الهدف من موضوع الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر "من عدم المساواة والضعف إلى الازدهار للجميع"، هو عدم ترك أحد خلف الركب بضمان استفادة الجميع من التجارة. فقد خلفت جائحة كوفيد-19 اضطراباً اجتماعياً واقتصادياً غير مسبوق، وأفضت إلى تفاقم مواطن الضعف في العديد من البلدان وإلى توسيع التفاوتات. وتوقف التقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو عُكس اتجاهه، حيث فقد ملايين الأشخاص حياتهم وسبل عيشهم ليقع الكثيرون في براثن الفقر المدقع من جديد. وانخفضت الإيرادات الضريبية بسبب انكماش الأنشطة الاقتصادية، في حين ازداد عبء الدين، وتقلص كثيراً الحيز المتاح في مجال السياسة المالية لتوفير شبكة أمان للفئات الضعيفة في العديد من البلدان. وتعرض النظام التجاري المتعدد الأطراف لضغوط متزايدة بسبب التوترات التجارية وتصاعد النزعة القومية الاقتصادية. ويعكس عدم المساواة في تقاسم اللقاحات النواقص التي تشوب النظام المتعدد الأطراف، في حين يكشف التعافي غير المتوازن عن العيوب التي كانت قائمة قبل الجائحة. وسُجلت فروق كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بين المناطق والبلدان، وتفاوتات حادة في الدخول بين الفئات الاجتماعية. لذا، سيوفر المؤتمر منبراً لإعادة التنمية إلى المسار الصحيح من خلال الوثيقة الختامية، وذلك ضمن الإطار الذي توفره خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ من أجل الانتقال من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع. ودعا المجتمع الدولي إلى العمل معاً من أجل إقامة نظام متعدد الأطراف فعال لتعزيز التأهب للجوائح والاستجابة لها من أجل بناء هيكل صحي عالمي متين. وأكد أن التضامن هو مفتاح النجاح، حيث لا تستطيع أي حكومة أو وكالة متعددة الأطراف بمفردها التصدي للتهديدات القائمة.

5- وأشارت رئيسة وزراء بربادوس في بيانها العام الافتتاحي إلى أن بربادوس قد تولت مسؤولية استضافة المؤتمر الذي يُعقد كل أربع سنوات من منطلق أن الأونكتاد قد أنشئ لكي تتمكن الدول النامية من إبلاغ صوتها وتتمتع بالحماية. وأضاف أن حكومة بربادوس تؤمن بواجب تحمل المسؤولية، بغض النظر عن حجم البلد، عن المشاركة في إدارة الشؤون العالمية وحل المشاكل الصعبة التي تسببت في استبعاد الأشخاص المهمشين، عن طريق تمكين البلدان النامية من إبلاغ صوتها من خلال المؤتمر وكذلك عن طريق الدعوة وبناء القدرة على وضع المبادرات السياسية والأطر التشريعية اللازمة على الصعيد الوطني.

6- وأضافت بالقول إن الحالة الراهنة وضعت العديد من البلدان الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في مواجهة عوامل تقوّض القدرة على دعم اقتصاداتها ومجتمعاتها، في الوقت الذي تمس الحاجة إلى توفير الدعم وضمان الإنصاف والعدل. ويجب أيضاً حشد الإرادة السياسية اللازمة لنجاح جهود الأمين العام للأمم المتحدة. وقالت إن هناك توقعاً بأن يوفر المؤتمر وغيره من الأنشطة الدولية الرئيسية، مثل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، فرصةً للمضي قدماً في معالجة القضايا الطويلة الأمد. وعلى الرغم من صعوبة المهمة، ثمة أمل في أن تؤدي الوثيقة المتوقعة لعهد بريدجتاون

وروح سبيتستاون إلى تيسير حشد الإرادة السياسية لدول العالم من أجل تحقيق نتيجة تعود بالفائدة على شعوب العالم، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وكوكب الأرض.

7- وقالت إن مواطن الضعف المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية تتجلى في مواجهة أزمة المناخ، مما يخلق أزمة وجودية لمجتمعات هذه الدول واقتصاداتها. وأكدت على ضرورة توفر الإرادة السياسية للارتقاء بمستوى الطموحات والتمكن من حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وأعربت عن أملها في أن تؤدي جهود الأمين العام للأمم المتحدة ونداءاته والإجراءات المتخذة على الصعيد السياسي إلى تخصيص ما لا يقل عن 50 في المائة من الأموال لأغراض التكيف. وأفادت بأن الجائحة كشفت أيضاً عن أوجه ضعف محددة في مجال التجارة. فالمعاملة الخاصة والتفاضلية لا تزال بعيدة عن متناول الدول الجزرية، على الرغم من التوقعات بإيجاد قاعدة تحقق الإنصاف والتوازن من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية. وقد دُمرت القطاعات الإنتاجية، ولا سيما في مجالي الزراعة والصناعة التحويلية. وأكدت الحاجة الماسة إلى تحقيق الأمن الغذائي للدول الجزرية، التي كشف عنها تعطل شبكة النقل واللوجستيات، لضمان استدامة تنميتها. وأعربت عن أملها في أن يتناول المؤتمر بالدرس مسألة الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية والبلدان غير الساحلية التي لا تملك القدرة على التحكم في النقل واللوجستيات بسهولة.

8- ومن المهم تنويع وتعزيز القدرات الإنتاجية لإقدار الاقتصاد على الصمود والاستفادة من الاقتصاد الرقمي الآخذ في النمو. ومع ذلك، يمثل سد الفجوة الرقمية أحد المجالات الستة التي حددها الأمين العام للأمم المتحدة باعتبارها ضرورية لمعالجة القضايا الأساسية المتمثلة في عدم المساواة والضعف في العالم. فعلى سبيل المثال، تسببت جائحة كوفيد-19 في استبعاد المزيد من الأطفال من النظام المدرسي على مدى الأشهر العشرين الماضية. وفي حين يتيح التعلم باستخدام الإنترنت إمكانات كبيرة، فإن القيام بذلك في الوقت الذي يعجز الكثيرون عن الاتصال بالإنترنت يشكل مأساة. لذا، يجب أن تتاح للشباب إمكانية الاتصال الإلكتروني، والربط بشبكة الكهرباء، والحصول على الأجهزة اللوحية والمحتوى بتكلفة ميسورة. وإلا فإن مثل هذه العوائق التي تعترض الأفراد اللامعين وذوي القدرات ولكن بدون فرص ستزعزع الاستقرار الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، شهدت جميع البلدان المعتمدة على السياحة في عام 2020 انخفاضاً حاداً من رقمين في اقتصاداتها، لا يضاهيه إلا تراجع النشاط الاقتصادي في البلدان التي مزقتها الحروب. لذا، لم يعد هناك من وقت نضيّعه لتعميق الاقتصادات وزيادة تنويعها، ولا سيما الاقتصادات التي تعتمد على أنشطة السفر والسياحة.

9- وأشارت إلى أن العديد من البلدان النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي لا تتوافر لديها سوى فرص محدودة للوصول إلى أسواق رأس المال، كانت تعاني قبل الجائحة بسبب التحديات الناشئة عن ديونها. ويشير توافق الآراء بشأن السياسات الليبرالية الجديدة في مرحلة ما بعد "إجماع واشنطن" إلى أن ارتفاع الدين ليس سوى نتيجة لسوء الإدارة. بيد أن ارتفاع الدين هو أيضاً نتيجة لنظام دولي يريد من البلدان ضحايا المناخ أن تدفع ثمن أضرار لم تتسبب في حدوثها، دون أن يُؤخذ ذلك في الحسبان فيما يتعلق بنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك فإنها متحمسة للالتزام في خطتنا المشتركة بعملية الاعتراف بأن الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن أن يشكل الأساس الوحيد لتحديد البلدان المؤهلة للحصول على التمويل الميسر أو على خيارات تمويلية أخرى. فالديون مرشحة للارتفاع بسبب أزمة المناخ، الأمر الذي سيحد أو ربما يلغي الحيز المتاح لتنفيذ سياسات مالية تمكّن من التصدي للتحديات الإنمائية التي تطرحها أهداف التنمية المستدامة. وأمام هذا الوضع، اضطرت البلدان إلى اتخاذ قرارات صعبة بشأن ما إذا كان يتعين إنفاق الموارد على حماية ضحايا الأحداث المناخية، مثل الأعاصير، أو على نظام الرعاية الصحية. وقبل أن تضرب الجائحة، كانت الدول الصغيرة

تواجه بالفعل قضـــايا خطيرة فيما يتعلق بنظمها الصـــحية وتكافح من أجل توفير إمكانية الحصـــول على الرعاية الصحية، بدءاً بخدمات الرعاية الأساسية ووصولاً إلى الخدمات المتخصصة والمتطورة. وقد أرهقت تكلفة تمويل الرعاية الصـحية كاهلَ بلدان متقدمة النمو أيضـاً. لذا، وجب إيجاد حل للجميع، وإنشـاء آلية دولية تضمن الإنصاف في الحصول على الأدوية والمستحضرات الصيدلانية وتكاليفها. وأشارت إلى أن أزمة الدين يمكن أن تصبح أزمة مالية قد تبلغ درجة من الخطورة تعكس حالة عام 1929.

10- وأشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن المؤتمر يركز مناقشاته على القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية والاسـتثمار والسـياسـات والتكنولوجيا، وذكّر بأنه كان قد دق ناقوس الخطر في الدورة السـادسـة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ودعا قادة العالم إلى التحرك من أجل التصـدي لسلسلة الأزمات: الفقر، وعدم المساواة، والصراعات، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والكوارث، وانعدام الثقة، والانقسام. وقد ألحقت جائحة كوفيد-19 الخراب والدمار بالاقتصـــاد العالمي، الأمر الذي عطل المحركات الاقتصـــادية للتجارة والصناعة التحويلية والنقل. فوقع ملايين الأشخاص في براثن الفقر في عام 2020، وأصبح ملايين آخرون يعانون من الجوع، ولا يزال ملايين الأطفال، ولا ســـيما الفتيات، خارج المدرســـة. ولأول مرة منذ عقدين من الزمن، انخفض مؤشر التنمية البشرية. وأصبحت جهود بلوغ أهداف التنمية المستدامة معرضة للفشل. لذا، ثمة حاجة إلى انتعاش عالمي يحمل مقومات الجرأة والاستدامة والشمول، ويفيد الكثيرين وليس القلة، ويزرع بذور الأمل والتعافي في كوكب الأرض، ويحقق تكافؤ الفرص لجميع البلدان في توفير الدعم لشـعوبها. والواقع أن الأنباء السـارة في الظاهر عن حدوث انتعاش اقتصـادي كبير، في ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 5 إلى 6 في المائة، لا تصدق بنفس الدرجة على الجميع. فالاقتصادات المتقدمة تسـتثمر نحو 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الانتعاش الاقتصـادي؛ وهذا الرقم لا يتجاوز 6,5 في المائة في البلدان المنخفضـة الدخل وينزل إلى 1،8 في المائة من ناتج محلي إجمالي ضـعيف جداً في أقل البلدان نمواً. وقد يتوقف الانتعاش كلياً إن لم يتحقق الإنصـاف في إتاحة اللقاحات. فالبلدان الغنية لديها لقاحات يزيد عددها بكثير عن عدد سـكانها، في حين أن أكثر من 90 في المائة من الأفارقة لم يتلقوا الجرعة الأولى بعدُ. لذا، يجب أن يحشد العالم قواه لتنفيذ خطة تطعيم عالمية ذات أهداف واضحة لكل بلد، تسمح بزيادة إنتاج اللقاحات وبتطعيم نسبة 70 في المائة من الناس في جميع البلدان في النصف الأول من عام 2022.

11- وأضـاف بالقول إن موضـوع المؤتمر "من عدم المسـاواة والضـعف إلى الرخاء للجميع"، يلخّص لبّ المشكلة. فتحقيق الرخاء للجميع سـيظل حلماً بعيد المنال من دون التصـدي لأربعة تحديات رئيسـية. ويتمثل التحدي الرئيسـي الأول في معالجة ضـائقة الديون، حتى تتمكن البلدان من إعادة البناء. وفي حين اتخذ المجتمع الدولي بضـــع خطوات إيجابية، فإن الأمر يحتاج إلى قفزة نوعية فيما يتعلق بالدعم المقدَّم. ولذلك اقترح خطة عمل عاجلة من أربع نقاط لحل أزمة الديون، داعياً إلى ما يلي: (أ) إبداء إرادة حقيقية وليس رمزية لإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة على البلدان الضعيفة التي تحتاج إليها، بما في ذلك البلدان المتوســـطة الدخل؛ و(ب) تعليق خدمة الدين حتى عام 2022، على أن تتاح هذه الإمكانية لجميع البلدان التي تحتاج إلى ذلك، بما في ذلك البلدان المتوسـطة الدخل؛ و(ج) تخفيف عبء الدين تخفيفاً فعلياً، بمشاركة الدائنين من القطاعين العام والخاص، بطريق تنفيذ استراتيجية شاملة لإصلاح هيكل الديون الدولي، بما في ذلك إعادة هيكلة الديون أو تخفيضـها، ولا سـيما بالنسـبة للبلدان المتوسـطة الدخل، لمساعدتها على الإفلات من دورات موجات الديون، والنظر في سـندات دين مبتكرة مثل مقايضـة الديون وعمليات إعادة الشـراء والمبادلات؛ و(د) سـد الفجوة المالية عن طريق الشـراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير أدوات تمويل مبتكرة للتعجيل بعودة الاســتثمار الخاص إلى مســتويات ما قبل الجائحة، ومن خلال زيادة المســـاعدة المقدمة من المصـــارف الإنمائية المتعددة الأطراف لخفض المخاطر وجذب

رؤوس الأموال اللازمة للمشـاريع المقبولة مصـرفياً والتي توفر فرص عمل. ويمكن لخطة العمل المتعلقة بحل أزمة الديون أن تجنب الحكومات الاختيار بين خدمة الديون وخدمة شعوبها.

12- ويتمثل التحدي الرئيسي الثاني في تحقيق انتعاش مستدام وعادل يكون منصفاً للجميع، وإلا فلن يتسنى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتحتاج البلدان إلى المساعدة للقيام باستثمارات جريئة في التعليم والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والعمل اللائق للجميع. ويتعين وضع الناس فوق الأرباح، بما في ذلك من خلال تحقيق العدل الضريبي ووضع حد للتهرب من دفع الضريبة ومكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة. ويتعين على أعضاء مجموعة العشرين ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية العمل مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومتابعة التقدم المحرز مؤخراً نحو وضع إطار عالمي ينظم الضريبة على دخل الشركات. أما التحدي الرئيسي الثالث، فيتمثل في إعادة إشعال محركات التجارة والاستثمار وضمان استفادة أفقر البلدان. فالنظام التجاري العالمي، بشكله الحالي، ما فتئ يضع أفقر البلدان في وضع غير مؤات إلى حد كبير. فهذه البلدان ضحية لقواعد وحواجز تجارية غير عادلة، وأسعار سلع أساسية لا يمكن التنبؤ بها، وهياكل أساسية ونظم نقل بالية، وهي تعاني أيضاً من انعدام فرص الوصول إلى الأدوات الرقمية. لذا، لا بد من إيجاد قواعد مفتوحة وعادلة تمكن جميع البلدان من المنافسة على قدم المساواة. وتحتاج البلدان النامية أيضاً إلى المساعدة لتحديث هياكلها الأساسية وتدفقاتها التجارية، وخفض التكاليف وزيادة الكفاءة.

13- ويتمثل التحدي الرئيسي الرابع في بناء اقتصاد أخضر عالمي. فعملية التحديث، ولا سيما في قطاع النقل البحري الذي يؤمن نقل 80 في المائة من البضائع العالمية، وكذلك الأتمتة والحلول الرقمية، يمكن أن تقلل من الاختناقات وتساعد على إزالة الكربون من قطاع النقل. ومن الضروري دعم الانتقال إلى اقتصادات خضراء تقوم على أساس الطاقة المستدامة والمتجددة. ويعني الانتعاش الأخضر والمرن الالتزام بالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول منتصف القرن، والارتقاء بالطموحات المعلنة في خطط المناخ والتنوع البيولوجي لعام 2030، ومنع أي محطات جديدة تعمل بالفحم، والإلغاء التدريجي للإعانات المقدمة للوقود الأحفوري والصناعات الملوِّثة، وتحديد سعر للكربون، وإعادة توجيه الأموال نحو المدارس والمستشفيات وخطط الحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل. ويعني ذلك أيضاً دعم البلدان النامية في التحول إلى الاقتصادات الخضراء، بتنفيذ وعد البلدان المتقدمة النمو بتقديم مبلغ سنوي لا يقل عن 100 مليار دولار لأغراض التكيف. وبالنسبة لبلدان مثل بربادوس، التي تقع على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، تتمثل الأولوية الملحة في التكيف وبناء القدرة على الصمود. ويظل التكيف هو النصف المهمَل من المعادلة المناخية، حيث لا يمثل سوى 25 في المائة من التمويل المناخي المقدم لدعم البلدان النامية. ففي عام 2019، تلقت الدول الجزرية الصغيرة النامية، الأكثر تأثراً بتغير المناخ، أقل من 2 في المائة من تمويل التكيف المقدم للبلدان النامية. وكرر الأمين العام دعوته إلى الجهات المانحة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بتخصيص ما لا يقل عن 50 في المائة من دعمها المناخي لأغراض التكيف وتعزيز القدرة على الصمود. وأكد أن وسائل توفير اللقاح لكل شخص والاستثمار في حماية الفئات الأضعف من تغير المناخ متاحة. وقال إن الوقت قد حان للقيام بذلك. وأفاد بأن المناقشات التي تجري داخل المؤتمر هي فرصة لاستكشاف سبل جديدة لتجنب تكرار الأخطاء، وأنه يمكن إحراز تقدم نحو إنهاء أوجه عدم المساواة التي تعوق النمو المستدام والرخاء للجميع.

14- وذكّرت الأمينة العامة للأونكتاد بأن الدول قررت في الفقرة الأولى من الوثيقة الختامية للدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي اعتمدتها قبل 57 سنة أن "تعزز التقدم الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في حرية أفسح"؛ وتسعى إلى إرساء نظام أفضل وأكثر فعالية للتعاون الاقتصادي الدولي، يمكّن من إنهاء تقسيم العالم إلى مناطق فقر ومناطق وفرة، وتحقيق الرخاء للجميع؛ وتوجِد السبل التي

يمكن بها تسخير موارد العالم البشرية والمادية من أجل القضاء على الفقر في كل مكان"[4]. وقد صمدت المبادئ والأفكار الواردة في ذلك البيان أمام اختبار الزمن، وأصبحت الأهداف المعلنة فيه أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ تعددية الأطراف والمؤتمر.

15- وشكرت رئيسة وزراء بربادوس على توليها دور القيادة وتنظيمها أول مؤتمر شبه افتراضي في تاريخ الأونكتاد، وهو المؤتمر الأول في بلد كاريبي – ودولة جزرية صغيرة نامية، وأشارت إلى أن الحاجة الملحة إلى التصدي لتغير المناخ، ليس فقط عن طريق إجراءات التخفيف بل أيضاً عن طريق التكيف، هي مسألة بقاء. وأكدت أن الأونكتاد يبقى ملتزماً إزاء الدول الجزرية الصغيرة النامية وسيتخذ خطوات ملموسة تثمر نتائج ملموسة.

16- ولاحظت أن الجائحة لم تنته بعد، وأن مناطق نامية عديدة تواجه خطر "عقد ضائع" آخر وعكس مسار التقدم الذي أُحرز بشق الأنفس في مكافحة الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة بين الجنسين. وأضافت بالقول إن الانتعاش الحالي يكشف عن وجود تباين، حيث نمت اقتصادات البلدان المتقدمة كما نمت معدلات اللقاحات فيها، التي تجاوزت بكثير المعدلات في البلدان النامية. وتقع أوجه عدم المساواة في الحصول على اللقاحات وفي الموارد المالية في صميم هذا التباين. وبينما بدأت النقاشات في البلدان المتقدمة حول جرعة ثالثة، لم تتجاوز معدلات التلقيح في أقل البلدان نمواً نسبة 2 في المائة من السكان. وقد اضطر مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (مرفق كوفاكس) إلى خفض هدفه للتطعيم بنسبة 25 في المائة في عام 2021. ثم إن تواريخ انتهاء الصلاحية حالت دون توزيع كميات كبيرة من اللقاحات واستخدامها في حملات التطعيم بفعالية.

17- وينضاف إلى هذا الوضع الصعب تعطل النظم التجارية التي تخضع لسياسات انفرادية متزايدة تؤثر على قدرة العالم النامي على الانتعاش. وقد ثبت أيضاً أن فرص الوصول إلى الموارد المالية غير متكافئة. فقد اعتمدت البلدان المتقدمة أدوات غير تقليدية لتحقق أكبر توسع في السياسات المالية والنقدية على الإطلاق لمعالجة الحالة، في حين أن البلدان النامية تواجه أعباء ديون كبيرة ومتباينة وتعاني من محدودية الحيز المتاح للتدخل في المجال المالي، ومن ثم لم تنفق سوى جزء ضئيل من المبالغ اللازمة للاستجابة على نحو كاف للمطالب المتعددة الناشئة عن الأزمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية. وبدون اتخاذ إجراءات دولية فورية، قد تضطر هذه البلدان إلى العودة إلى تدابير التقشف التي من شأنها أن تزيد من إعاقة فرص التعافي. وفي حين شكل إصدار حقوق السحب الخاصة في الآونة الأخيرة، ومبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين، والدعم المقدم من البلدان الرئيسية بشأن الإعفاءات من حقوق الملكية الفكرية أنباءً سارة، فإن مبلغ 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة يمثل جزءاً صغيراً من مبلغ 10 تريليون دولار تقريباً الذي أنفقته بلدان مجموعة السبعة من أجل تعافيها، وذلك بالإضافة إلى حصول هذه البلدان على 40 في المائة من مخصصات حقوق السحب الخاصة. وعلى النقيض من ذلك، فعلى سبيل المثال، لم تتلق أقل البلدان نمواً، التي يعيش فيها 100 مليون شخص آخر، سوى 2,3 في المائة من المجموع. أما أمريكا اللاتينية، فقد ضيّعت عقداً من الزمن عندما واجهت المنطقة أزمة ديون في بداية الثمانينات من القرن الماضي، ولم تتخذ إجراءات سريعة آنذاك.

18- وأكد أن لا شيء فوق الإرادة البشرية يمكن أن يُصلح أو يُفسد. فالتنمية غير المتكافئة وغير المستدامة ليست تنمية؛ والتقدم المحرز في ظل الوضع "الطبيعي القديم" الذي كان قائماً قبل الجائحة ليس إلا سراباً. ولا يمكن الحديث عن انتعاش في ظل تزايد أوجه عدم المساواة والفقر، وحصر التكنولوجيا بأيدي

(4) الأمم المتحدة، 1964، وقائع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الوثيقة النهائية والتقرير النهائي، المجلد الأول، (منشور الأمم المتحدة، المبيعات رقم II.B11.64، نيويورك).

قلة قليلة على حساب الكثيرين. بل إن مثل هذا الانتعاش سيوجِد مجتمعات غير راضية وغير واثقة، ومن المرجح أن تكون أكثر هشاشة وعنفاً. وهناك حق أساسي من حقوق الإنسان في دولة تعمل بشكل جيد وتوفر الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأمن للجميع. وقالت إن العديد من القضايا مردها إلى الدول التي لا تقدم إلا القليل، وليس إلى الدول التي تقدم الكثير. والحل هو أسواق أفضل ودول أفضل. فالتنمية عملية معقدة، ولا توجد وصفة واحدة تناسب الجميع، وتستلزم التواضع والإصغاء والوفاء بالالتزامات. وأكدت على ضرورة تغيير نظام التعاون الدولي، مشيرةً إلى أن هذا التغيير يتطلب مساعدة إنمائية رسمية وسياسات عادلة ومتسقة ومصممة من أسفل إلى أعلى في مجالات التجارة والضريبة والمال والديون. وأشارت إلى أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس باعتبارهما الخطتيْن الوحيدتيْن المتفق عليهما عالمياً، ودعت إلى التضامن من أجل إعادة البناء ليس فقط على نحو أفضل ولكن بشكل مختلف.

19- وقالت إنه بإمكان المؤتمر أن يفعل الكثير لجعل التجارة واللوجستيات أكثر مرونة واستدامة وأقل عرضة للقيود الأحادية الجانب من خلال التدابير الجمركية وغير الجمركية، بحيث تصبح التجارة أكثر إنصافا؛ ولسد الفجوة الرقمية، التي تميز خلال فترات الإغلاق ضد مَن لا يستطيعون العمل ومَن لا يقدرون على مواصلة التعليم، مع الوعي دائماً بالتعقيدات التي تنطوي عليها "فجوة البيانات" الآخذة في الاتساع؛ ووقف التراجع الهائل لتدفقات الاستثمار، التي ظلت لفترة طويلة جداً توجَّه إلى الشركات والأسواق المتطورة القائمة والغنية أصلاً، وتوجيهها بدلاً من ذلك إلى البلدان النامية، وإلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمويل أفكار الشباب المبتكرة والتنمية المستدامة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ والاستعداد للدورة المقبلة للسلع الأساسية، وربط السلع الأساسية بسلاسل التوريد الجديدة من أجل مستقبل أكثر اخضراراً، والحد من الاعتماد على السلع الأساسية، وتمكين الهياكل الاقتصادية المتنوعة والمنتجة؛ وإبلاغ صوت العالم النامي على طاولة المفاوضات، لا سيما صوت البلدان غير الساحلية، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية، وضمان التنوع في التمثيل، مع الاستجابة في الوقت نفسه من خلال تدابير جديدة في مجال الدعم الدولي؛ ودعم خطة العمل المتعلقة بأزمة الديون ذات النقاط الأربع التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة. وإذا نجح المؤتمر الحالي، فلن تكون هذه هي المرة الأولى. وقالت إن الأونكتاد ارتقى إلى مستوى التحدي مرات عديدة في تاريخه، حيث أتاح للنظام المتعدد الأطراف نظامَ الأفضليات المعمم، والاتفاق الدولي للسكر، والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية، والاقتراح المتعلق بإنشاء حقوق السحب الخاصة، والاقتراح المتعلق بالربط بين حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية، فضلاً عن استحداث فئة أقل البلدان نمواً والاقتراح المتعلق بتخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

20- ورحبت بالولاية التي أُسندت إليها أمينةً عامةً للأونكتاد، بصفتها أول امرأة تشغل هذا المنصب في ذلك الوقت الحرج. وذكّرت بأن الأونكتاد سيحتفل، في المؤتمر القادم، بالذكرى السنوية الستين لإنشائه، وأعربت عن أملها في أن تقدر على تنفيذ الاتفاقات التي يُتوصَّل إليها في المؤتمر الحالي، ما يجعل المؤسسة شريكاً بناء أكثر من أي وقت مضى لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وللدول الأعضاء. وأكدت الحاجة إلى مواصلة العمل من أجل إقامة نظام متعدد الأطراف أكثر شمولاً، وتنشيط الأونكتاد الذي يظل صوتاً قوياً وموثوقاً للبلدان النامية وشريكاً موثوقاً به لمن يسعون إلى إيجاد حلول لأخطر التهديدات.

باء- من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع

(البند 8 من جدول الأعمال)

21- في الفترة من 4 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، نُظمت ثمانية أحداث رفيعة المستوى في شكل حلقات نقاش تناولت مسائل تتعلق بموضوع المؤتمر. وغطت ثلاثة حوارات جرت في إطار مؤتمر

قمة قادة العالم مواطن الضعف العالمية، وعدم المساواة، وبناء مسار إنمائي أكثر ازدهاراً. ونُظمت خمسة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية تناولت المواضيع التالية، على التوالي: تسخير التكنولوجيات الرائدة من أجل تحقيق الرخاء المشترك؛ ودعم التحول الإنتاجي من أجل زيادة القدرة على الصمود في عالم ما بعد الجائحة؛ وزيادة التمويل من أجل التنمية؛ وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية والإقليمية؛ والتكامل الإقليمي من أجل مستقبل مرن وشامل للجميع ومستدام[5].

1- مؤتمر قمة قادة العالم

حوار بشأن مواطن الضعف العالمية – نداء من مكان ضعيف الحال

22- خلال الحوار، أفاد متحاور بأن الجائحة قد كشفت مواطن الضعف الموجودة في سلاسل التوريد، بيد أنها أظهرت أيضاً أن المجتمع العالمي يمكنه ويجب عليه العمل معاً لمكافحة التحديات المشتركة. وأشار إلى الفرصة المتاحة لاستخدام التجارة من أجل توحيد صفوف البلدان وإيجاد حلول تكفل انتعاشاً اقتصادياً أكثر استدامة، ومن ثم تسمح بالتصدي لكل من الجائحة وتغير المناخ في وقت واحد. وأكد متحاور آخر أن الروابط والمؤسسات التجارية كثيراً ما أدّت في أعقاب الصراعات العالمية دوراً حاسم الأهمية في إحلال سلام حقيقي عن طريق النمو الاقتصادي.

23- وفيما يتعلق بتغير المناخ، أشار متحاور إلى الآثار غير المتناسبة في البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولاحظ أن البلدان المتقدمة الكبيرة هي التي تتوافر لديها القدرة على معالجة التأثيرات المتصلة بالمناخ وهي التي تتحمل المسؤولية عن القيام بذلك في المقام الأول. وأكّد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال من بين البلدان الأضعف وتعوزها الوسائل اللازمة لمعالجة القضايا البيئية العالمية. وفي هذا الصدد، شدد العديد من المتحاورين على الحاجة إلى أن تتخذ البلدان المتقدمة إجراءات فورية أقوى، بما في ذلك إنهاء دعم الوقود الأحفوري، وخفض الانبعاثات، والمساهمة الفعالة في صناديق المناخ العالمية.

24- وسلط بضعة متحاورين الضوء على الحاجة الملحة إلى النظر في تمويل الديون؛ فإذا كان للبلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تقدر على التعافي من الجائحة وما يرتبط بها من ركود اقتصادي، فإنها تحتاج إلى الحصول على التمويل بشروط أكثر إنصافاً. وشدد المتحاورون على ضرورة أن تنظر البلدان المتقدمة في التخلي عن بعض من الديون أو في إعادة هيكلة الديون بغية تعزيز انتعاش اقتصادي أفضل في البلدان النامية المثقلة بالديون. وبالإضافة إلى ذلك، أشار بضعة متحاورين إلى أن سلاسل التوريد العالمية تتأثر سلباً بالتدابير الحمائية في سياق أزمة مثل الجائحة، وأن مثل هذه الإجراءات الحمائية تساهم في تزايد عدم المساواة، مثلاً فيما يتعلق بالحصول على المعدات والأجهزة الطبية أو اللقاحات. لذا، شدد المتحاورون على ضرورة التقيد بقواعد التجارة الدولية الراسخة، مثل تلك التي تيسّرها منظمة التجارة العالمية، لكي تعمل التجارة كعامل تمكيني وليس كحاجز أمام معالجة القضايا العالمية.

25- وفي الختام، أكّد العديد من المتحاورين أن القدرات التكنولوجية الحالية تتيح الوسائل الكفيلة بالتصدي للجائحة ولتغير المناخ. فللتجارة دور رئيسي تؤديه في تيسير توزيع اللقاحات وفي المساعدة على نشر الحلول والتكنولوجيا من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. بيد أنه فيما يتعلق بهذيْن التحديين كليْهما، يلزم توافر الإرادة السياسية والموارد، عن طريق التضامن العالمي وتعددية الأطراف.

(5) ترد الملخصات الكاملة للأحداث الرفيعة المستوى في الوثائق TD/531 وTD/532 وTD/533 وTD/534 وTD/535 وTD/536 وTD/537 وTD/538.

ودعا جميع المتحاورين إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على هذه الجبهات وتيسير تنفيذها عن طريق الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنتديات الأخرى المتعددة الأطراف.

حوار عن انعدام المساواة – هل أزمة كوفيد-19 هي عامل تغيير حقاً لقواعد اللعبة؟

26- خلال الحوار، أبرز عدة متحاورين أن الجائحة أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة السائدة على الصعيد العالمي. ولاحظ عدد قليل من المتحاورين أن الفجوة الرقمية اتسعت، في حين أكد متحاور أن الجائحة أثرت بشكل غير متناسب على فئات معينة من الناس، الأمر الذي يتطلب الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ سياسات محددة الأهداف تعالج هذه الآثار المتباينة. وأشار عدد قليل من المتحاورين إلى التحديات القائمة، بما في ذلك المشكلة الحادة المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي، التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي شهدت انكماشاً اقتصادياً خلال الجائحة بنحو ثلاثة أضعاف المعدل العالمي. واستشهد متحاور بتقديرات الأونكتاد التي تفيد بأن 120 مليون شخص أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر؛ وأن الاستثمارات بدأت في الانتعاش، لكن أكثر من 80 في المائة من قيمة الاستثمارات المخصصة لإنعاش الاقتصاد موجودة في البلدان المتقدمة النمو ولم توجَّه لتحقيق التنمية المستدامة أو للتكيف مع تغير المناخ. وأشار عدد قليل من المتحاورين إلى التفاوت في الموارد المتاحة لتحقيق الانتعاش، حيث تحشد أقل البلدان نمواً 2,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في شكل دعم مالي مباشر وغير مباشر، مقابل 15,8 في المائة في البلدان المتقدمة النمو.

27- وشدد العديد من المتحاورين على ضرورة إجراء مراجعة جوهرية للبنيان المالي الدولي، وعلى الحاجة إلى تحسين التدابير والأدوات المصممة لتخفيف عبء الديون كيما يتاح للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً حيز كاف في مجال السياسة المالية لاعتماد تدابير لمواجهة التقلبات الدورية. ولاحظ العديد من المتحاورين الآخرين أن هناك حاجة إلى تخفيض كبير وواسع النطاق للديون بالنسبة لجميع البلدان النامية، بما فيها الدول الضعيفة المتوسطة والمرتفعة الدخل، لتخفيف الضغوط المرتبطة بخدمة الدين، وأنه ينبغي تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين إلى ما بعد نهاية عام 2021. وأكد عدد قليل من المتحاورين الحاجة إلى قياس التنمية بطريقة أنسب وتحديد شروط الحصول على التمويل الميسر، في حين شدد متحاور على ضرورة تفعيل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، مشيراً إلى أن تحقيق ذلك يمر عبر تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة.

28- وأشار عدة متحاورين إلى التفاوت الكبير في فرص الحصول على اللقاحات. وأبرزت قلة من المتحاورين ضرورة نقل التكنولوجيا وإزالة الحواجز التجارية أمام المنتجات الأساسية، بما في ذلك التنازل عن حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق باللقاحات. وأفاد متحاور بأن اللقاحات ينبغي أن تكون منفعة عامة عالمية وأنه ينبغي توفير الدعم اللازم لخطة تطعيم عالمية. وشدد متحاور آخر على الحاجة إلى تواجد قيادة ترمز إلى سلطة أخلاقية واستراتيجية عالمية وأكد ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية، لأن سياسات الحماية الذاتية لا يمكن أن تساعد في حل المشكلة إلا لفترة زمنية قصيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد عدة متحاورين بأن النساء والفتيات تضررن بشكل غير متناسب من الجائحة. وشدد متحاور على ضرورة إشراك المرأة في صنع السياسات وتنفيذ خطط الإنعاش على المستوى الوطني، في حين أشار متحاور آخر إلى الحاجة إلى تنفيذ خطة إنعاش تراعي الفوارق بين الجنسين. وشدد متحاور على ضرورة توفير الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية للجميع لمعالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والقائمة على النوع الاجتماعي، داعياً إلى فرض معدل ضريبة على الشركات لا يقل عن 25 في المائة. وأخيراً، أبرز متحاور آخر الحاجة إلى دعم الأعمال التجارية، وتوفير شروط عمل لائقة في سلاسل قيمة أكثر مراعاةً لمسألة إعادة توزيع الثروة، وتعزيز الأسواق الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

29- إضافةً إلى ذلك، أفاد متحاور بأن الاستجابة للأزمات الراهنة ينبغي أن تدلل على قوة العلاقات المتعددة الأطراف، وأكد أنه لا يمكن الفصل بين إجراءات التكيف مع تغير المناخ، والابتكار، والتنمية في النُّهج المتبعة إزاء التحول نحو نظام اقتصادي مستدام. ولمعالجة مواطن الضعف المرتبطة بالمناخ، دعا متحاور إلى فرض ضرائب على الثروة ورسْم أهداف للنزول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر، والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، والاستثمار في القطاعات الخفيضة الكربون، في حين أفاد متحاور آخر بأن على الحكومات أن تفي بالالتزامات بخفض الانبعاثات والحد من الاحترار العالمي. وشدد العديد من المتحاورين على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية عانت من التهميش؛ وأكدوا الحاجة إلى تعزيز قدراتها التقنية والمالية والمؤسسية للتكيف مع تغير المناخ. وأخيراً، دعا عدد قليل من المتحاورين إلى زيادة الدعم وتبسيط إجراءات الوصول إلى صناديق المناخ.

حوار بشأن بناء مسار إنمائي أكثر رخاءً: مضاهاة حجم اللحظة

30- خلال الحوار، شدد عدة متحاورين على أن عدم الإنصاف في الحصول على اللقاحات أفضى إلى انتعاش اقتصادي عالمي غير متكافئ، حيث بدأت الاقتصادات المتقدمة تستعيد نشاطها، في حين لاتزال البلدان النامية تعاني من أسوأ آثار الجائحة. لذا، دعا المتحاورون إلى تحسين عملية توزيع اللقاحات، كي لا تتخلف البلدان النامية عن الركب. وشدّد متحاور على أن التلقيح الفوري لسكان العالم سيكون أقل تكلفة من الأضرار التي قد تلحق بالاقتصاد العالمي بسبب التوزيع غير المتكافئ للقاحات.

31- وأفاد متحاور بأن عدم توفير حل منصف لمشكلة عالمية يؤثر بشكل مباشر في القدرة على إيجاد حلول لمشاكل أخرى. فعلى سبيل المثال، قد لا تستطيع البلدان النامية، ولا سيما الأكثر معاناة من آثار تغير المناخ، المشاركة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بسبب عدم توافر اللقاحات وما يترتب على ذلك من قيود على الحدود. ولتسريع إجراءات التصدي للجائحة، أشار عدة متحاورين إلى ضرورة إصلاح القواعد التجارية، بما في ذلك الإعفاء من حقوق الملكية الفكرية وشروط التعويض التي تعوق تصنيع اللقاحات على نطاق أوسع؛ وشددوا على ضرورة إنفاذ قواعد منظمة التجارة العالمية للتعامل مع التدابير الحمائية التي تعتمدها بعض البلدان من أجل التصدي للجائحة.

32- وأكد العديد من المتحاورين ضرورة زيادة التمثيل الإقليمي في المنظمات المتعددة الأطراف وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يتيح إبلاغ أصوات هذه البلدان والمناطق ومراعاة مواقفها عل نحو أفضل. وأفاد عدد قليل من المتحاورين بأن المنظمات المتعددة الأطراف ينبغي أن تحرص على تحقيق تكامل أفضل مع الحكومات والقطاع الخاص من أجل التوصل إلى توافق في الآراء أوسع نطاقاً يفضي إلى نتائج إنمائية أفضل. وشدّد متحاور على أن النظام العالمي المتعدد الأطراف لن يخدم مصلحة أحد بشكل فردي ما لم يخدم مصالح الكل بشكل جماعي. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عدد قليل من المتحاورين عن بالغ القلق إزاء التدفقات المالية غير المشروعة، والقانونية، لكنها غير مقبولة أخلاقياً، من البلدان النامية، وسلطوا الضوء بالخصوص على الأموال التي تحوّل من البلدان النامية إلى ملاذات ضريبية في الخارج. وأخيراً، شدّد عدد قليل من المتحاورين على الحاجة الماسة إلى إصلاح الإدارة المالية، بما في ذلك فرض رسوم ضريبية دنيا على الشركات على الصعيد العالمي بهدف تثبيط تدفق الأموال نحو الملاذات الضريبية.

33- وفي ختام الحوار، شدّد عدة متحاورين على عدم امتلاك المنظمات المتعددة الأطراف المنشأة منذ زمن بعيد للوسائل اللازمة لمجابهة مشاكل اليوم. وفي هذا الصدد، أكدوا على ضرورة الانتقال من

العزلة وانعدام الثقة نحو الإدماج والوحدة لكي يكون العالم قادراً على التعافي من الجائحة ومواجهة التحديات المستقبلية معاً.

2- اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية

زيادة التمويل من أجل التنمية

34- خلال المناقشة، لاحظ العديد من المتحاورين أن مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين هي مبادرة موضع ترحيب لكنها غير كافية عموماً وغير مناسبة من حيث نطاق التغطية، لأنها لا تغطي سوى الديون الرسمية الثنائية ولا تشمل ديون المؤسسات المتعددة الأطراف أو الديون الخاصة. ولهذا السبب، لا تشمل المبادرة معظم الديون المستحقة على أفقر البلدان المؤهلة للاستفادة منها. وشدد العديد من المتحاورين على ضرورة إصلاح بعض جوانب النظام الدولي للديون، بما في ذلك اختلالات موازين القوى وتباين المعلومات في عمليات إعادة هيكلة الديون، كما أكدوا الحاجة إلى إعادة النظر في مستوى عتبة الاستدامة الذي يحدَّد على أساس نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ ومراجعة التقييمات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون التي تستند إليها المفاوضات بين المدينين والدائنين بشأن إعادة هيكلة الديون؛ وإعادة النظر في قرار الجمعية العامة 319/69 بشأن المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وسلط متحاور الضوء على سابقة الانتعاش في فترة ما بعد الحرب المتمثلة في إصدار سندات طويلة الأجل على مدى 50 أو 100 سنة لمعالجة الديون الخضراء والديون المتصلة بالجائحة معالجةً مختلفة في المستقبل.

35- وفيما يتعلق بمصادر التمويل الجديدة، اعتبر المتحاورون أن التمويل المختلط لم يحقق النتائج المأمولة، وأبدوا آراءهم بشأن أفضل السبل لتوجيه الحصة غير المستخدمة من قيمة حقوق السحب الخاصة التي خصصها صندوق النقد الدولي مؤخراً، بمبلغ قدره 650 مليار دولار، من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، وأشاروا إلى القناتيْن الرئيسيتيْن التاليتيْن: الصندوق الاستئماني لبناء القدرة على الصمود والاستدامة الذي اقترحه صندوق النقد الدولي؛ ومصارف التنمية الإقليمية والوطنية. وأعرب جميع المتحاورين عن تأييدهم للقناتيْن كلتيْهما. ومع ذلك أعرب عدد من المتحاورين عن الانشغال إزاء الشروط الضيقة المفروضة في إطار الصندوق الاستئماني، التي لا تأخذ في الاعتبار إلا النفقات المتعلقة بتغير المناخ ويمكن أن تضعف الصلة بين حقوق السحب الخاصة والتنمية وتقوض قدرة البلدان النامية على توجيه هذه السيولة إلى حيث تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك التعليم والاحتياجات الإنمائية الأخرى. وأفاد العديد من المتحاورين بأنهم يفضلون توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال المصارف الإنمائية، التي تملك معارف متخصصة وإقليمية ومحلية والتي لا ترتبط بها صورة المقرض الأخير مثل صندوق النقد الدولي. وأعرب متحاور عن تأييده لمبدأ الشروط الضيقة المرتبطة بتغير المناخ وتخصيص حقوق السحب الخاصة على أساس سنوي في حالة البلدان النامية، لدعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، نظراً لأن البلدان المتقدمة النمو لا تفي بالتزاماتها المتعلقة بتغير المناخ المحددة في مبلغ 100 مليار دولار سنوياً.

36- وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، أكد متحاور أن البلدان النامية فتحت أسواقها أمام الشركات المتعددة الجنسيات. غير أنه في غياب إطار عالمي لزيادة الضرائب التي تتناسب مع الأنشطة الاقتصادية التي تحدث في تلك البلدان، فإن البلدان لا تحصل على حصة عادلة من الإيرادات التي تولدها تلك الأنشطة؛ وحتى الاتفاق الضريبي الدولي المزمع إبرامه يميل إلى خدمة مصالح البلدان المتقدمة النمو.

37- وفي الختام، أثنى المتحاورون على الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية وإنجاز البحوث بغية فهم التفاوتات في التمويل من أجل التنمية فهماً أفضل، بما في ذلك زيادة التكاليف والشروط غير المواتية للحصول على التمويل، كما أشادوا بعمله على إيجاد نُهج جديدة وبجهوده في مجال الدعوة التي تمس الحاجة إليها من أجل إصلاح عمليات إعادة هيكلة الديون لدعم البلدان المدينة في معالجة اختلالات موازين القوى.

إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية والإقليمية

38- أبرزت الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، أن التطور المتوقع لسلاسل القيمة العالمية في بيئة التجارة والاستثمار في فترة ما بعد الجائحة ستترتب عليه آثار بالغة في الانتعاش والنمو الشاملَيْن والمستداميْن والمرنيْن. وخلال المناقشة، اتفق المتحاورون على أنه لكي يكون الانتعاش شاملاً للجميع، لا بد من تحسين مستوى إمداد البلدان الفقيرة باللقاحات. واقترح متحاور أن تعزز القواعد العالمية نقل التكنولوجيا لتمكين هذه البلدان من إنتاج الأدوية الحيوية. وأشار جميع المتحاورين إلى التعاون العالمي والإقليمي، والالتزام بقواعد التجارة والاستثمار المتعددة الأطراف، والدفع بصورة منسقة نحو الاستثمار المستدام، والشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها وسائل هامة لاغتنام الفرص التي تتيحها إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، إلى جانب أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في هذه السلاسل، لتعزيز الانتعاش العادل. وذكر بضعة متحاورين أن تحسين مناخ الاستثمار والإدارة أمر هام في سبيل تحرير القدرات الكامنة لهذه البلدان. وشدد متحاور على أن التكامل العالمي والإقليمي لسلاسل القيمة يمكن أن يحسن أيضاً قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود، وأن الحكومات يمكن أن تساعد في تعزيز قدرة سلاسل القيمة الموجودة على الصمود بتوفير بيئات مستقرة تسمح للشركات بالتخطيط.

39- وفيما يتعلق بتصاعد وتيرة إقامة سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي، أشار متحاور إلى أن ذلك يتيح فرصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً لإحراز تقدم نحو زيادة الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود؛ ويمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تخفّض الحواجز التجارية والاستثمارية على نطاق القارة، وتساعد على تحسين الوصول إلى الأسواق وتخفيف الضغط المرتبط بالإمدادات، وفي هذا الصدد، فإن الاستثمار في اللوجستيات والهياكل الأساسية، فضلاً عن إدخال تحسينات على الحوكمة، أمور محورية في هذا الشأن.

40- واتفق جميع المتحاورين على أن سلاسل القيمة العالمية تعرضت للإجهاد خلال فترة الجائحة. غير أن بضعة متحاورين أشاروا إلى أن ذلك أظهر أيضاً قدرة النظام على الصمود. وذكر متحاور أن براعة المؤسسات التجارية في التعامل مع حواجز الإمدادات والحواجز اللوجستية وتوجيه القدرات الإنتاجية نحو السلع الحيوية خلال فترة الجائحة، كانت درساً في مرونة المؤسسات التجارية وقدرتها الكامنة على المساهمة في توفير حلول للتحديات العالمية؛ ولا بد لجهات تقرير السياسات من تهيئة البيئة التي تفسح المجال لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب جميع المتحاورين عن تفاؤلهم إزاء الشواغل المتعلقة بإعادة الأنشطة الإنتاجية إلى الوطن أو تراجع دور سلاسل القيمة العالمية. ولاحظ متحاور أنه حتى في ضوء الحوافز التي تشجع إعادة القدرات التصنيعية إلى البلدان المستثمرة، فإن المنطق الاقتصادي هو القوة التي تدفع إلى حد كبير المؤسسات التجارية نحو الاستمرار في إقامة أعمالها على الصعيد الدولي؛ وستظل سلاسل القيمة العالمية والإقليمية سبيلاً هاماً نحو النمو الاقتصادي والتنمية. وشدد بضعة متحاورين على أهمية قواعد التجارة والاستثمار المتعددة الأطراف والحوكمة المتعددة الأطراف، وعلى أهمية التقدم المحرز على الصعيد المتعدد الأطراف في تيسير التجارة والاستثمار بالنسبة للمؤسسات التجارية والمستثمرين، مسلطين الضوء على دور الأونكتاد في تحليل السياسات وبناء توافق الآراء وتطوير القدرات في البلدان النامية من أجل التنفيذ العملي.

41- وفيما يتعلق بآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر، أشار جميع المتحاورين، مستشهدين ببيانات الأونكتاد، إلى أن حجم الأغلفة المخصصة للانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة وتوزيعها سيؤثران في الاستثمار العالمي، وأعربوا عن قلقهم إزاء التوزيع غير المتكافئ للإنفاق؛ ويمكن للاستثمار في الانتعاش أن يعزز الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث إنه يستهدف في الغالب القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك الهياكل الأساسية ومصادر الطاقة المتجددة والنظم الصحية، ومع ذلك فإن هذا الاستثمار لم يفعل الكثير لسد الفجوة الاستثمارية السنوية المتصلة بالأهداف في البلدان النامية. وذكر متحاور أن هناك حاجة إلى تدابير ملموسة في مجال السياسات العامة للتخفيف من مخاطر تحويل الاستثمار من البلدان النامية إلى مشاريع أقل خطورة في الاقتصادات المتقدمة النمو؛ وقال إن تشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية ينبغي أن يقترن بتسهيل الاستثمار في الصناعة، وهو أمر محوري بنفس القدر لنمو القدرات الإنتاجية، ومن الضروري زيادة القدرات الاستيعابية للاستثمار الأجنبي، وتعزيز آليات الحوكمة، وحماية المعايير الاجتماعية والبيئية اللائقة.

42- وفي الختام، لاحظ المتحاورون أن التمويلات المتأتية من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لن تكون كافية لسد الفجوة الاستثمارية المتصلة بالأهداف؛ وقالوا إنه لا غنى عن الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وشدد متحاور على ضرورة أن تكون الحوافز التي تشجع على توليد استثمارات خاصة لتحقيق الأهداف ذات مغزى للتأثير على اعتبارات المخاطر والعائد التي يراعيها المستثمرون؛ وربما تكون تدابير دعم الاستثمار الخارجي حاسمة في تشجيع الشركات على الاستثمار في الخارج.

التكامل الإقليمي من أجل مستقبل مرن وشامل للجميع ومستدام

43- أشارت الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، إلى أهمية التكامل الإقليمي في النهوض بالتجارة. ومع ذلك، شددت على ضرورة أن يتيح التكامل الإقليمي انتعاشاً أكثر مرونة وشمولاً واستدامة، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والفقيرة والضعيفة التي تعتمد على التجارة والمحرومة من إمكانية الحصول على السلع الأساسية، بما في ذلك اللقاحات.

44- وخلال المناقشة، شدد متحاور على دور التكامل والتعاون الإقليميْن في تجنب "عقد ضائع" آخر في مجال التنمية. وقال إن الاتحاد الأفريقي يأخذ بنهج متعدد المستويات لمجابهة الصعوبات الناجمة عن الاعتماد على الواردات من اللقاحات، والأدوية المزيفة، وانعدام فرص الحصول على الأدوية الأساسية، وسلط الضوء على التدابير المتخذة لتعزيز الصناعة الصيدلانية الأفريقية بشكل مباشر، والنهوض بقدرة الاقتصاد ككل على الصمود من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفي إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأكد متحاور آخر، ركز على منطقة الكاريبي، على أربعة مجالات أدى فيها التكامل الإقليمي دوراً رئيسياً في التقدم المحرز في مجال التنمية. أولاً، ساعد التكامل الإقليمي في النهوض بجهود التوعية بتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وثانياً، ساعد في تعبئة الأموال من القطاع الخاص، لا سيما من خلال الصناديق المخصصة لتحقيق النمو وبناء القدرة على الصمود. وقد وفّر ذلك، مثلاً في بربادوس، سوقاً إقليمية للاستثمار. وثالثاً، مكّن التكامل الإقليمي من تطوير شبكات النقل، التي يمكن أن تشكل عناصر أساسية في منطقة الكاريبي من أجل النهوض بالرعاية الصحية دون الإخلال بالقواعد التجارية القائمة. ورابعاً، يَسَّر التعاونَ الإقليمي في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، الذي يتسم بأهمية حاسمة. وأخيراً، أشار المتحاور إلى الحاجة إلى وضع إطار تنظيمي يعالج الزيادة في التداول عبر الإنترنت، وارتفاع أسعار التجوال، وينظم عمليات شركات التكنولوجيا الكبرى.

45- وتناولت متحاورة أخرى أهمية التكافؤ في مجال اللقاحات، مشيرةً إلى أن البلدان الصغيرة والضعيفة لم تتلق سوى 1,4 في المائة من اللقاحات المتاحة على الصعيد العالمي. وقالت إن العديد من الاقتصادات النامية تعتمد على السياحة. ولما كانت الخدمات المتصلة بالسياحة قد تأثرت تأثراً كبيراً، دعت إلى إعطاء الأولوية للتلقيح في هذا القطاع. وأخيراً، شددت على ضرورة التنفيذ السليم للأنظمة والتشريعات وتعزيز العمل الجماعي وإنشاء أطر وأدوات للهيكلة الإقليمية، وإلا فإن التكامل الإقليمي لن يكون فعالاً. ولاحظ متحاور آخر أن الجائحة كشفت عن عدم استعداد البلدان لمواجهة مثل هذه الصدمات، وأن الضرر كان كبيراً بشكل خاص في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأكد الحاجة إلى إحراز تقدم في توسيع التعاون بين الشمال والشمال وبين الجنوب والجنوب، معتبراً أن كليهما يكملان بعضهما البعض ولا يحل أحدهما محل الآخر. وسلط المتحاور الضوء على تأثير الهند على الاقتصاد الإقليمي مشيراً إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا مثالان يحتذى بهما في مجال التعاون الإقليمي. وأخيراً، تناولت متحاورة أخرى دور النزعة الإقليمية في التصدي للحواجز المانعة للمنافسة في إطار التجارة عبر الحدود. وأشارت إلى ضرورة إجراء إصلاحات وتنفيذ سياسة أنشط في مجال المنافسة، إلى جانب توضيح الصورة فيما يتعلق بالرابحين والخاسرين. وأخيراً، شددت المتحاورة على أن النزعة الإقليمية عنصرٌ ضروري للتدفق الحر للتجارة ولتعزيز وفورات الحجم ومن شأنها أن تمكّن البلدان النامية من التعبير بصوت جماعي.

46- وفي الختام، سلط جميع المتحاورين الضوء على زيادة التعاون والتنفيذ الفعال باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز التكامل الإقليمي وبناء قدرة الاقتصادات على الصمود. وقدم عدد قليل من المتحاورين تفاصيل عن تجارب إيجابية في مجال التنمية الوطنية نابعة من التكامل الإقليمي وشجعوا الأونكتاد على تكريس التكامل والحوار الإقليميْن في ولايته.

تسخير التكنولوجيات الرائدة من أجل تحقيق الرخاء المشترك

47- ذكرت نائبة الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، أن اجتماع المائدة المستديرة سيساعد على إيجاد رؤية مشتركة للدور الذي تضطلع به السياسة العامة كيما يحقق التحول الرقمي تغيرات اقتصادية ونتائج إنمائية لا تترك أحداً خلف الركب. ودعت إلى إجراء مناقشات للتفكير في الرسائل السياسية والمتعلقة بالتوجهات العامة التي ينبغي أن تنبثق عن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بتسخير التكنولوجيات الجديدة والبيانات بطرق تسهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتساهم في الحد من عدم المساواة. وخلال المناقشة، أعرب جميع المتحاورين عن القلق إزاء تزايد أوجه عدم المساواة الناجمة عن الجائحة. وأشاروا بصفة خاصة إلى عدم المساواة في الحصول على الخدمات الرقمية واللقاحات والعلاجات، التي تتحكم فيها البلدان الأكثر تقدماً. وشدد متحاور على أن هذه الاتجاهات ستؤدي، في حال استمرارها، إلى اتساع الفجوة الرقمية وتفاقم أوجه عدم المساواة، مما سيزيد من اتساع الهوة بين الدول. وتقاسم عدد قليل من المتحاورين بعض التجارب والجهود الوطنية فيما يتعلق بالاستفادة من التحول الرقمي لأجل تحقيق التنمية المستدامة، واستُشهِد في هذا المضمار بإطار سياسة الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي للفترة 2021-2035 في كمبوديا، وخطة العمل الرقمية لعام 2030 في الجمهورية الدومينيكية.

48- وشدد جميع المتحاورين على أهمية الشراكات في وضع وتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد المتحاورين أنه في حين أن الحكومات يمكنها أن تحقق مكاسب كبيرة على الصعيد الوطني بالعمل مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني، فإن الشراكات الطويلة الأمد تُقام على المستوى الدولي من خلال الآليات والهيئات الدولية المختلفة، من قبيل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا

لأغراض التنمية. وأفاد متحاور آخر بأن هناك حاجة إلى تعزيز أنشـــطة بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية. وأعرب عدد قليل من المتحاورين عن تقديرهم للدعم الذي يقدمه الأونكتاد في مجالات مثل قانون التجارة الإلكترونية ومن خلال اسـتعراضـات سـياسـات العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي شكلت الأساس لوضع أطر السياسات العامة في بعض البلدان.

49- وفيما يتعلق بالشـراكات، سـلط متحاور الضـوء على أهمية إنشـاء آليات تمويل فعالة ومنصـفة، لتمكين رواد الأعمال من بناء نظم إيكولوجية رقمية شـاملة للجميع، والأهم من ذلك، جعلها متاحة للنسـاء والشـباب وفي متناولهم، ولفت النظر إلى الشـاغل الرئيسـي التالي: من أصـل ثلاثة مليارات من دولارات الولايات المتحدة التي جُمعت لفائدة رواد الأعمال في أفريقيا، استفادت النساء من نسبة 6 في المائة فقط، وتركزت هذه الأموال تركزاً كبيراً في مناطق وقطاعات معينة، مثل التكنولوجيا المالية. اتفق المتحاورون وفيما يتعلق ببناء شـبكات للنسـاء رائدات الأعمال، اتفق المتحاورون على أنه يمكن عمل المزيد لضـمان ازدهار رائدات الأعمال الرقمية.

50- وفي الختام، اتفق المتحاورون على ضـــرورة أن تكون نتائج الأونكتاد الخامس عشـــر شـــاملة ومنظَّمة ومركَّزة على تحسين فرص الحصـول على الاستثمار ودعم تحليل السياسات وبناء توافق الآراء. وأفاد عدد قليل من المتحاورين بأنه ينبغي تعزيز التعاون داخل البلدان وفيما بينها. وأشـــار متحاور إلى ضرورة السعي للتوصل إلى توافق في الآراء لبناء المهارات والقدرات المناسبة في الدول الأعضاء، وشدد متحاور آخر على ضرورة مواصلة استكشاف سبل ووسائل فعالة لبناء نظام إيكولوجي أكثر حيوية لرواد الأعمال في المجال الرقمي، وسد الفجوات في المهارات، والتمويل، والحصول على الفرص.

دعم التحول الإنتاجي من أجل زيادة القدرة على الصمود في عالم ما بعد الجائحة

51- خلال المناقشـــة، أكد جميع المتحاورين أن الجائحة تمثل صـــدمة كبيرة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصـغيرة النامية وغيرها من الاقتصـادات الضـعيفة، مما يحد من النمو ويزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة. ففي هذه البلدان، شكلت النظم الصحية السيئة، وضيق الحيز المتاح في مجال السياسة المالية، وضـــعف القدرات الإنتاجية، عائقاً قوّض القدرة على التصـــدي للأزمة والتعافي منها. وقد أدت الجهود المبذولة للتخفيف من آثار الأزمة إلى زيادة الديون عن مستويات كانت مرتفعة أصلاً قبل ظهور الجائحة. وفرض ارتفاع تكاليف خدمة الدين قيوداً شـــديدة على قدرة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصـــغيرة النامية على تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة والانخراط في الجهود التي تمس الحاجة إليها من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وبدون هذه الجهود، يمكن أن تنجرّ عن تغير المناخ تكاليف باهظة تتراوح بين صـــدمات اقتصـــادية ناجمة عن تغير أنماط الطقس ومخاطر تهدد وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية.

52- وناقش المتحاورون الســـياســـات والتدابير الاقتصـــادية اللازمة لتمكين أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصـغيرة النامية من إدارة الديون المتزايدة وبناء القدرة على الصـمود في وجه الصـدمات، بما في ذلك آثار تغير المناخ. ولاحظ العديد من المتحاورين أن عبء الديون الذي يقع على البلدان المتوســـطة الدخل من الشريحة الدنيا بلغ مستويات لا يمكن تحملها حتى قبل ظهور الجائحة، وأن عبء خدمة الدين الذي أخذ يتزايد في أعقاب الصـدمة الناجمة عن الجائحة يقلل من الموارد المتاحة لدعم التحول الإنتاجي. ولاحظ بعض المتحاورين أن مبادرة تعليق ســـداد خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشـــرين أجدت نفعاً حيث خففت العبء الواقع على عاتق العديد من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وأشاروا إلى ضـــرورة توســـيع نطاق المبادرة بعد عام 2021 لتشـــمل الدائنين من القطاع الخاص. وأفاد محاور بأن المبادرة لن تؤدي إلا إلى تأجيل ضائقة الديون في كثير من الاقتصادات. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز بعض

المتحاورين الحاجة إلى إعادة جدولة الديون والإعفاء منها. وبينما حظي قرار صندوق النقد الدولي الأخير تخصيصَ مبلغ 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة بالترحيب، لاحظت قلة من المتحاورين أن نسبة صغيرة فقط من هذه الحقوق متاحة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وفيما يتعلق بفرض معدل عالمي للحد الأدنى للضريبة على الشركات كمصدر من المصادر الممكنة للإيرادات، شدد أحد المتحاورين على ضرورة توسيع نطاق تطبيق هذه الضريبة لضمان زيادة الإيرادات الضريبية للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

53- وسلط المتحاورون الضوء على عدد من الأدوات المالية الأخرى الكفيلة بدعم بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك التأمين ضد المخاطر، مثل التأمين في إطار مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، وإصدار السندات الخضراء والزرقاء، ومقايضة الديون مقابل العمل البيئي، وخفض التعريفات الجمركية على السلع الخضراء، وكذلك تيسير وصول أقل البلدان نمواً إلى الصندوق الأخضر للمناخ. وأشار بعض المتحاورين إلى ضرورة توفير دعم دولي من أجل الانتعاش الاخضر. وبالإضافة إلى ذلك، أكد جميع المتحاورين أن بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية وتغير المناخ يتطلب أيضاً دعم التحول الإنتاجي للاقتصادات الضعيفة عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية، وسلطوا الضوء على دور العناصر التالية في مجابهة هذا التحدي: السياسات الصناعية؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والاستثمار في البحث والتطوير؛ والتعليم؛ والتمويل الميسَّر الشروط لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وشدد بعض المتحاورين على ضرورة سد الفجوة الرقمية وتعزيز التعاون بين القطاعين الخاص والعام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية الرقمية. وأفاد عدد قليل من المتحاورين بأن مؤشر القدرات الإنتاجية للأونكتاد أداة مفيدة في تحديد الثغرات والأولويات في مجال بناء القدرات الإنتاجية.

54- وفي الختام، شدد بعض المتحاورين على ضرورة أن توفر الاقتصادات المتقدمة المساعدة التقنية والمالية لدعم الأهداف المذكورة أعلاه، بما في ذلك من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة، وأكد متحاورون آخرون أهمية التضامن العالمي في التغلب على الجائحة وفي التصدي لتغير المناخ في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

جيم- الجلسة العامة الختامية[6]

55- أعربت رئيسة المؤتمر عن بالغ تقديرها لجميع الأشخاص والمؤسسات الذين أسهموا في إنجاح العملية التي أفضت إلى وضع وثيقتيْ عهد بريدجتاون وروح سبيتستاون وكذلك في استضافة المؤتمر والأحداث التي سبقته. وأثنت على المنتديات الأربعة التي قدمت إعلانات في الجلسة العامة الختامية، مشيرةً بوجه خاص إلى الحدث التاريخي المتمثل في عقد منتدى الشؤون الجنسانية والتنمية، الذي أوصى بإكسائه الصفة المؤسسية في المؤتمرات المقبلة التي تُعقد كل أربع سنوات. ونوهت أيضاً بالمستوى التاريخي الذي بلغته المرأة في أداء مختلف الأدوار القيادية الرئيسية في المؤتمر. وأشارت إلى أن الرحلة قد بدأت بعد اختتام المفاوضات بنجاح. وأكدت أن الوثائق الختامية ينبغي أن تقابلها إرادة سياسية قوية وإجراءات حاسمة لكي يعود الأمل للبلدان النامية في انتعاش التجارة والتنمية ويتوطد التعاون بين الشمال والجنوب، وكذلك بين بلدان الجنوب. وأكدت أنه لا يمكن التصدي للتحديات الإنمائية الراهنة والمقبلة إلا بالعمل معاً من أجل قضية مشتركة ومن خلال تعزيز تعددية الأطراف وتنشيطها بمؤسسات تفي بالغرض وتكون وثيقة الصلة بواقع القرن الحادي والعشرين. فقد تفاقمت قضايا عدم المساواة والضعف

(6) انظر أيضاً بيانات المواقف في المرفق الثاني.

نتيجة أزمة كوفيد-19، وأزمة الديون التي تلتها، وأزمة المناخ، وهي جميعاً أزمات تستدعي قيادة وشجاعة استثنائيتيْن على جميع مستويات المجتمع. لذا، ينبغي أن يظل الأونكتاد قريباً من هدفه الأصلي، بوصفه صوت البلدان النامية في السعي إلى معالجة قضايا التجارة والتنمية.

56- وينبغي إيجاد طرق جديدة للتداول تقابلها قواعد تجارية جديدة وعادلة، بما في ذلك المجالات التي لم تُعالج بعدُ، مثل الإنترنت. وقالت إن هناك حاجة إلى إيجاد سبل تكفل استعراض وتنظيم كيفية إدارة التجارة على شبكة إنترنت مخصخصة، لمواجهة التلاعب بالخوارزميات التي لا تخضع حالياً لأي قواعد تنظمها ولوضع حد لإفلات الجهات الفاعلة الخاصة من المساءلة. وبالمثل، ينبغي بذل جهد واضح لإنشاء مركز عالمي لتبادل المعلومات بشأن اللقاحات وغيرها من المنافع العامة الحيوية التي تمس الحاجة إليها حالياً أو في المستقبل. فالبلدان التي لديها القدرة على شراء اللقاحات لم تتمكن من القيام بذلك بسبب سلوك بلدان أخرى تحتفظ بكميات مفرطة، مما أثر على احتواء الجائحة. وأشارت إلى أن الجائحة كشفت ضرورة التصدي لقضيتيْ الأمن الغذائي والأمن التغذوي. وسلمت بأن التجارة والمالية والديون عناصر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وتتطلب إنشاء نظام قائم على القواعد يتيح إمكانية وضع قواعد متفق عليها دولياً وتطبَّق بنزاهة. وينبغي إيجاد طرق مبتكرة لإنشاء أصول مأمونة، بحيث لا تزيد تكلفة الاقتراض بالنسبة للبلدان النامية بكثير عما هي عليه بالنسبة لعدد قليل من البلدان المتقدمة النمو. وقد يلزم الأمر أيضاً مراجعة سقف الدين العام المحدد في 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث من المرجح أن يتجاوز الاحترار العالمي 1,5 درجة مئوية؛ وعليه، سيكون من الضروري توفير موارد مالية كبيرة وإتاحة حيز كاف في مجال السياسة المالية لإنفاق هذه الموارد لأغراض التكيف. وسلطت رئيسة المؤتمر الضوء أيضاً على ثلاثة مجالات مواضيعية ينبغي أن تحظى بالأولوية: ارتفاع تكاليف النقل، والاستثمار، والصناعات الإبداعية.

57- وأعربت عن التزامها، بصفتها رئيسة المؤتمر، بالنهوض بجدول أعمال الأونكتاد وتعزيز دوره كصوت للبلدان النامية. ولن يكون تغيير الوضع الراهن أمراً سهلاً، حيث إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهداً أكبر من أي جيل سابق لأن الكوكب وأسلوب الحياة على المحك.

58- وأشارت نائبة الأمين العامة للأونكتاد إلى القرار الصعب الذي اتُّخذ في آذار/مارس 2021 بالمضي قدماً في عقد مؤتمر افتراضي، وأشارت إلى أن الشكل المبتكر للمؤتمر الافتراضي سمح في نهاية المطاف لجميع الأعضاء بالمشاركة. وقد بدأت عملية الإعداد في وقت مبكر، لضمان عقد مؤتمر يُسمع فيه صوت بلدان الجنوب بشأن التحديات الرئيسية للتجارة والتنمية في الحالة الراهنة. وعلى الرغم من الصعوبات اللوجستية في الأعمال التحضيرية، فقد تجندت الجهات صاحبة المصلحة منذ نيسان/أبريل 2021، وأُجريت مناقشات كثيرة بشأن المسائل العاجلة، بما في ذلك تمويل التنمية، والديون، ونقل التكنولوجيا، والرقمنة، وسلاسل القيمة، والتكيف مع تغير المناخ، والقدرات الإنتاجية، والسلع الأساسية. وكانت الأحداث العديدة التي سبقت المؤتمر ملهمة، بما في ذلك منتدى السلع الأساسية العالمية، ومنتدى المجتمع المدني والشباب، ومنتدى الشؤون الجنسانية والتنمية، ومنتدى الصناعات الإبداعية ورقمنة التجارة. وحظيت مشاركة أضعف الفئات بالدعم بفضل سخاء حكومة كندا، والتعاون الممتاز مع مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في 16 بلداً من أقل البلدان نمواً. وأفادت بأن المفاوضات الافتراضية للجنة التحضيرية هي سابقة فريدة من نوعها، وأن أصدقاء رئيسة اللجنة الجامعة الأربعة وفروا الدعم طوال عملية التفاوض. وشكرت المشاركين وأصحاب المصلحة، وأشارت إلى أن عهد بريدجتاون يوفر خريطة طريق قوية وواضحة يمكن الاعتماد على الأونكتاد في تنفيذها.

59- وأعربت الأمينة العامة للأونكتاد عن تقديرها للدعم السخي والفعال الذي ارتقى إلى مستوى الحدث طوال الأعمال التحضيرية والمفاوضات التي أجرتها اللجنة التحضيرية والمؤتمر نفسه. وأشارت

بوجه خاص إلى جهود حكومة بربادوس بقيادة رئيسة الوزراء؛ ورئيسة اللجنة الجامعة؛ وأصدقاء الرئاسة؛ ورؤساء الدول والوزراء وسفراء الدول الأعضاء؛ ومنظمي المنتديات؛ ونائبة الأمينة العامة للأونكتاد في دورها أمينةً عامةً بالنيابة؛ وموظفي أمانة الأونكتاد. وقد نجح التحول السريع إلى شكل هجين في شموليته، مما ضمن المشاركة الحضورية والافتراضية لجمهور واسع من البلدان والجهات صاحبة المصلحة، بمن فيهم الأمين العام للأمم المتحدة ونائب الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء الدول ووزراء التجارة والاقتصاد في الدول الأعضاء ورؤساء وكالات الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وممثلون عن قطاعي التجارة العالمية والمالية، ومنظمات الشباب والمجتمع المدني. وكان من الضروري عقد اجتماعات للنظر في خطط عمل مشتركة ومناقشتها والاتفاق عليها.

60- وقد كانت الأجواء طوال فترة انعقاد المؤتمر مواتية للتوصل إلى اتفاق؛ فقد سعى الجميع بنشاط من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المجالات الجديدة والحاسمة. وهذا لا يعني أن المؤتمر توصل إلى اتفاق بشأن كل شيء؛ بل اتُّفق في بعض الأحيان على الاختلاف. فالرحلة نحو الإنصاف الحقيقي، في إطار التنوع، لا يُقصد بها أن يشعر الجميع بالراحة، بل أن يشعر الجميع بعدم الارتياح بعض الشيء؛ وعدم الارتياح يعني أن لا أحد لديه اليد العليا وأن تتفهم جميع الأطراف ظروف بعضها البعض. وهكذا اتُّخذت القرارات مع مراعاة جميع الأصوات الحاضرة. وكانت الوثيقة الختامية نتيجة جهد جماعي للتوصل إلى توافق في الآراء بين جمهور واسع من البلدان والجهات صاحبة المصلحة، جهدٌ ينبع من الإدراك العميق باللحظة التاريخية الراهنة. وقد تضمنت الوثيقة الختامية اعترافاً بأن الأزمة كشفت مواطن الضعف القائمة التي تحتاج إلى معالجة وفاقمتها، وأن أوجه عدم المساواة تؤجج السخط على العولمة وتعددية الأطراف، وأن الإنجازات التي تحققت على مر السنين في مجال التنمية المستدامة يمكن أن تتعرض للخطر بسبب الجائحة، ويمكن أن تتسع الفجوة الإنمائية بين البلدان وداخلها (TD/541/Add.2). وقد ازدادت الأوضاع سوءاً بسبب تداخل الجائحة مع تغير المناخ وتدهور البيئة، والتفاوتات الكبرى، وضعف النظام المتعدد الأطراف. وسيتخلف الكثيرون عن الركب في صورة تواصل المسار الحالي. وأي انتعاش يعيد العالم إلى نموذج التنمية الذي كان سائداً قبل الجائحة لن يكون كافيا؛ بل يجب، بدلاً من ذلك، إيجاد نموذج جديد أفضل.

61- وقد عُزِّز وجُدِّد الاتفاق بشأن اتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ؛ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وخطة عمل أديس أبابا؛ والالتزام بإنفاق 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمي النطاق ومبنياً على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول والإنصاف وعدم التمييز في إطار منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن تحرير التجارة بصورة مجدية؛ والمعاملة الخاصة والتفاضلية، بما في ذلك المعاملة التفضيلية غير المتبادلة لأقل البلدان نمواً، وتقدير الظروف الخاصة ومواطن الضعف في تلك البلدان، وكذلك في البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المسائل الأخرى التي تُوصِّل إلى اتفاق بشأنها، القيود التجارية، مثل التدابير الجمركية وغير الجمركية أثناء الجائحة وقبلها؛ واللوجستيات، في ظل الارتفاع الحالي في أسعار النقل؛ والحفاظ على التدفقات التجارية وتأمين حسن أداء سلاسل التوريد لضمان تدفق الإمدادات والمعدات الطبية والغذائية الحيوية؛ ومكافحة النزعة الحمائية لدعم إدماج جميع البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وضمان وصول الجميع في مختلف أنحاء العالم على أساس الإنصاف وفي الوقت المناسب إلى لقاحات كوفيد-19 والعلاجات والتشخيصات ومعدات الحماية الشخصية بصورة آمنة وفعالة وميسورة التكلفة؛ ومعالجة الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع وزيادة التعاون الدولي لتعزيز تدفق البيانات بثقة وأمان في استخدامها. كما تم الاتفاق على ما يلي: أثر القضايا الصحية، والحوادث البحرية والصناعية، والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، وتشريد الأشخاص على التجارة والتنمية؛ ودور الأونكتاد في القضايا المتصلة بالتجارة غير

المشروعة والتدفقات المالية غير المشروعة؛ والتفاهمات والرسائل المشتركة بشأن تخفيف عبء الديون والتعاون الضريبي، مما يدل على الإرادة السياسية للنهوض بمعالجة تلك المسائل. وقد تمحور عهد بريدجتاون حول أربعة تحولات ضرورية لكي يتعافى العالم: تحويل الاقتصادات من خلال التنويع؛ وتعزيز اقتصاد أكثر استدامة وأقدر على الصمود؛ وتحسين طرق تمويل التنمية؛ وتنشيط تعددية الأطراف. ويتعين على الجميع العمل معاً ومواصلة الحوار سعياً إلى وضع سياسات وحلول أفضل لصالح الأشخاص الذين يخدمهم الأونكتاد. وسيكون من المهم السعي إلى حوار عالمي حقيقي لأن التحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية. ولا يمكن إغفال الظروف الخاصة للبلدان النامية؛ بل ينبغي إبلاغ أصواها إلى الجميع. وبتوحيد الصفوف، يمكن وينبغي السعي إلى تحقيق انتعاش مختلف.

62- ولاحظ أحد المندوبين، فيما يتعلق بالفقرتين 99 و127(ز) من عهد بريدجتاون، ضرورة أن يعالج الأونكتاد على نحو أفضل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتدابير القسرية الانفرادية على التنمية وعلى رفاه سكان البلدان المستهدفة. وأكد أن التنمية تحتاج إلى بيئة تمكينية تسود فيها سيادة القانون، ويمكن أن تزدهر فيها علاقات تجارية عادلة وشاملة وغير تمييزية تتيح إمكانية الحصول على التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات. وأضاف أن التدابير القسرية الانفرادية آخذة في التزايد من حيث النطاق والتواتر والنوع لإحداث تغيير سياسي في الدول النامية المستهدفة، مما يؤثر سلباً على التجارة الدولية ويثبط التنمية. فالجزاءات الاقتصادية والمالية الانفرادية لا تعرض للخطر المبادئ الأساسية للتجارة الحرة والعادلة فحسب، بل تقوض أيضاً المبادئ الأساسية للقانون الدولي من خلال تطبيق القانون المحلي خارج الحدود الإقليمية على الحقوق السيادية للدول الأخرى وامتيازاتها. وهذه التدابير تنتهك أيضاً الحق السيادي للبلدان المتضررة في الحصول على الأصول الأجنبية اللازمة لشراء الأغذية والأدوية وغيرها من السلع الأساسية. وكان لهذه التدابير أثر خاص، حيث شكلت حاجزاً أمام الحصول على الإمدادات الكافية من العلاجات واللقاحات والمعدات الطبية الضرورية للتصدي لمرض كوفيد-19. وأثرت تأثيراً سلبياً على قدرة البلدان المضيفة الرئيسية للاجئين على حماية الأشخاص المستضعفين الذين يتنقلون وقوضت العمل الإنساني. وأشار إلى أن غالبية التدابير القسرية الانفرادية التي تستهدف سكاناً بأكملهم تؤثر على البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. زد على ذلك أن التوسع السريع في استخدام التدابير التجارية والمالية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية، ولا سيما لإحداث التغيير السياسي المنشود، تسبب في معاناة اقتصادية واجتماعية وإنسانية وأثر على الأهداف الإنمائية، بما في ذلك خطة عام 2030. ومن المتوقع أن يستخدم الأونكتاد أركان عمله الثلاثة لمعالجة الآثار السلبية للتدابير التجارية والمالية القسرية الانفرادية على التنمية وعلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من حقوق الإنسان الأساسية للسكان المستهدفين.

63- وأشار مندوب آخر كذلك إلى الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية المتصلة بالتجارة والتنمية على البلدان المستهدفة وبلدان كثيرة أخرى. وأضاف بالقول إن بلده يخضع لحصار اقتصادي وتجاري ومالي متواصل منذ ستة عقود. وهو أشد وأطول حصار يُفرض على أي بلد، في شكل نظام عقوبات قسري انفرادي ينتهك حقوق شعب بلده، ويمثل العائق الرئيسي أمام تنميته الاقتصادية والاجتماعية. حصارٌ ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويؤثر على جميع مناحي الحياة. وبالأسعار الحالية، بلغت الخسائر المتراكمة فيما يقرب من ستة عقود استمر خلالها تطبيق السياسة أكثر من 000 000 853 147 دولار. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير 2017 إلى كانون الثاني/يناير 2021، بلغ الحصار مستويات غير مسبوقة، حيث اتُّخذ 243 تدبيراً من تدابير الحرب الاقتصادية، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19؛ وظل الوضع على حاله منذ ذلك الحين. وبينما توجه بالشكر إلى الميسرين وأصدقاء رئاسة اللجنة الجامعة، أشار إلى أن ما تم الاتفاق عليه لا يعكس حقيقة الانتشار الواسع للتدابير القسرية غير القانونية وغير الأخلاقية وغير الإنسانية. وأعرب عن أسفه لأن بعض مجموعات البلدان لا تدرك أهمية المسألة ومدى خطورتها، وطلب إلى الأونكتاد أن يولي المسألة، التي تندرج ضمن ولايته، الاهتمام الذي تستحقه.

64- وهنأت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية البلد المضـــيف والأمينة العامة للأونكتاد والأمانة وجميع الدول الأعضاء على نجاح هذا المؤتمر الهام، ولا سيما في ظل الظروف الصعبة الراهنة. فقد أبرز التبادل الغني والمثمر للآراء التحديات الرئيسية للتجارة والتنمية وسلط الضوء على الكيفية التي يمكن بها العمل معاً للتصـــدي لتلك التحديات، في وقت يتطلع فيه الجميع إلى تعزيز تعافي الاقتصـــاد العالمي من جائحة كوفيد-19. ورحبت بعهد بريدجتاون الذي يرسم مساراً لعمل الأونكتاد في السنوات القادمة، ويعرض تحليلاً قيماً للسياسات المتعلقة بالتجارة والتنمية. وأشارت إلى الإعلان السياسي، روح سبيتستاون، وأحاطت علماً بأنه وثيقة وضـــعتها بربادوس وتعكس وجهة نظر البلد المضـــيف. وكررت تأكيد التزام المجموعة بالعمل مع الأمينة العامة للأونكتاد وجميع الدول الأعضاء لتنشيط المنظمة.

65- وقدم ممثل مجموعة إقليمية أخرى الإعلان الذي اعتمدته مجموعته (TD/522) في اجتماع وزاري عقد في 1 تشـــرين الأول/أكتوبر 2021، والذي يعكس موقف بلدان الجنوب. ويؤكد الإعلان ما تحقق من إنجازات كثيرة فيما يتعلق بالأبعاد الاقتصـــادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المســـتدامة منذ إنشاء الأونكتاد ومجموعته. وأشار إلى أن المجموعة الإقليمية اعتمدت توصيات لتحسين أدائها وتعاونها مع الشركاء، ولا سيما مع أمانة الأونكتاد. ومع ذلك، فإن أوجه عدم المساواة ومواطن الضعف لا تزال تكدّر عيش جزء كبير من البشرية، مما يجعل مساهمة الأونكتاد أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأفاد بأن جائحة كوفيد-19، وعدم المساواة في الحصول على اللقاحات، واتباع النهج الانفرادي، والاحتلال الأجنبي، والكوارث الطبيعية الأخيرة، والحوادث البحرية والصناعية، ونزوح الأشخاص، وضعف القدرات الإنتاجية، وتعثر التحول الهيكلي، وبطء وتيرة تنويع الاقتصـــادات، وانعدام الأمن الغذائي، كلها ظواهر تؤكد عواقب التقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. وتناول الإعلان موضـــوع المؤتمر، ولا ســـيما مجالات التحول الهيكلي والقدرات الإنتاجية، وتحويل تعددية الأطراف، وتغيير كيفية تمويل التنمية، والتحول إلى اقتصـــاد أكثر اســـتدامة. وأشـــار إلى مؤتمر نيروبي، الذي أعاد التأكيد على الانتقال من القرارات إلى الإجراءات، مؤكداً أن العالم يحتاج حالياً إلى الانتقال من الإجراءات إلى النتائج الملموســـة. فالتحديات الإنمائية الأساسية لاتزال قائمة منذ الأونكتاد الرابع عشر، بل تفاقمت من جراء جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه التحديات، على سبيل الذكر لا الحصر، عدم المساواة، والضعف، وآثار تغير المناخ، والتدابير القسرية الانفرادية، وفقدان التنوع البيولوجي، والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، وأزمة الديون المتصاعدة، وانعدام القدرة التنافسية، والاعتماد على السلع الأساسية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ونقص التنوع في قاعدة الإنتاج، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص الخدمات الأساسية والبنى التحتية، والتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تكمن وراء حدوثها، والأزمات الصحية التي تؤثر على التجارة، وهذه العوامل جميعاً تعوق تنمية الدول والأفراد وسبل عيشهم، وتنتهك حقهم في التنمية. ومن هنا تنبع أهمية التوافق في الآراء، وضرورة تركيز الخطاب الإنمائي على القضايا التي تؤثر على التجارة العالمية والاقتصاد العالمي. وقال إن المجموعة تتطلع إلى مواصلة تعزيز الوظيفة التفاوضية المنوطة بالآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، ولا سيما مجلس التجارة والتنمية، كما تتطلع إلى أن تسهم هذه النتائج إسهاماً مفيداً ومباشراً في عمل الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في مجال التنمية. وأكد من جديد التزام مجموعته بالعمل من أجل أونكتاد أقوى وبالتعاون مع الشركاء.

66- ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أخرى وأحد المندوبين أن المؤتمر جاء في وقت تواصـــل دول أعضاء عديدة كفاحها من أجل التعافي من الدمار الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفته الجائحة. وأشارا إلى أن النتائج التي تمخض عنها المؤتمر ستدعم جهود الإنعاش التي تبذلها البلدان النامية في السنوات الأربع المقبلة وما بعدها. وأعرب ممثل المجموعة الإقليمية عن الارتياح لاعتماد وثيقة ختامية اعترف الجميع بأنها منقوصـــة ولكنها تتضـــمن عناصـــر للعمل الجماعي. وقد تبدو الرحلة إلى تحقيق الازدهار للجميع مهمة ثقيلة ولكنها ليست مستحيلة. وقال إن المجموعة لا تزال ملتزمة بالعمل معاً والمشاركة في

الإجراءات والمناقشات للمساعدة في تحقيق هذا الهدف، وتوقع أن يمهد المؤتمر الطريق أمام التزام أعمق من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة بتحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة. وأعرب المندوب عن تأييده الكامل لعمل الأونكتاد في تنفيذ عهد بريدجتاون لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

67- ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أخرى الروح البناءة للمفاوضات التي سمحت بالتوصل إلى نتيجة متوازنة بتوافق الآراء. وقال إن الجائحة علمتنا دروساً عن كيفية العمل معاً بفعالية وكفاءة أكبر. وأشار إلى أن وثيقتيْ روح سبيتستاون وعهد بريدجتاون تجسدان ذروة ذلك العمل المشترك. فالعهد لا يقلل من شأن الإيمان المشترك بأهمية حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين. وقال إن المجموعة تتطلع إلى استمرار العمل الجيد للأونكتاد بشأن إدماج المرأة في الاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي. ورحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأونكتاد لمعالجة مواطن الضعف التي كشفت عنها جائحة كوفيد-19 من خلال العمل على التنويع الاقتصادي المستدام وبناء القدرات الإنتاجية وتعزيز بيئة استثمارية تجارية تمكينية، فضلاً عن سد الفجوة الرقمية الذي يشكل شرطاً لا غنى عنه لضمان النجاح والشمولية. وأشار إلى أن العهد يتضمن التزامات راسخة بشأن تنشيط الآلية الحكومية الدولية والإدارة القائمة على النتائج وتركيز العمل على الميزة النسبية للأونكتاد. وقال إن قدرة الأونكتاد على التأثير إيجابياً على جدول الأعمال العالمي للتجارة والتنمية تتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها، وإن نجاح الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر سيتحدد أيضاً بكيفية تطبيق عهد بريدجتاون. وأكد دعم المجموعة غير المشروط للأمينة العامة الجديدة للأونكتاد في طموحها لتنشيط المؤسسة، وضمان العمل المركز والبناء، والتعاون بشكل متسق مع المنظمات الأخرى، والعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد من أجل تنفيذ خطة عام 2030 المشتركة.

68- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن ارتياحه لاعتماد وثيقتيْ عهد بريدجتاون وروح سبيتستاون، وهو ما أمكن تحقيقه بفضل ما أبداه الجميع من التزام ومرونة. فالوثيقتان تعكسان الشواغل والتطلعات والأولويات المشتركة للبلدان النامية والمتقدمة فيما يتعلق بجوانب التجارة الدولية وتمويل التنمية والاستثمار والتكنولوجيا التي يعزز بعضها البعض، وكيفية تأثر تلك المجالات بالجائحة، والحاجة إلى تصميم خطط فعالة للاستجابة لهذه التحديات. واعترف كذلك بدور المجتمع المدني ومساهمته في التصدي لهذه الشواغل. وقال إن العمل الذي ينتظرنا صعب، وأكد أن مجموعته تتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الجهات صاحبة المصلحة.

69- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن تقديره للبلد المضيف الذي استضاف المؤتمر في ظل ظروف غير مسبوقة. وقال إن المؤتمر شكل حدثاً ناجحاً، مشيراً إلى اعتماد وثيقتيْ عهد بريدجتاون وروح سبيتستاون، باعتبار أنهما سيشكلان الأساس لوضع جدول أعمال عالمي واسع وموحّد بشأن التجارة والتنمية في الأجل القريب. وأعرب عن ترحيب مجموعته الحار بالأمينة العامة الجديدة للأونكتاد، وعن تمنياتها لها بالنجاح في تنفيذ ولاية المنظمة بصيغتها المحدَّثة. وأشار إلى أن المفاوضات تخللتها نية حسنة ومرونة كبيرة وروح بناءة. وقد عززت هذه العملية المكثفة قدرة كل طرف على الاستماع إلى الآخر وتفهم ظروفه الخاصة. وهذا يشكل في حد ذاته مصدر أمل في بداية رحلة طويلة معاً نحو تعددية حقيقية شاملة ومنصفة تصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام العالمي، بحيث يتحول موضوع المؤتمر، من عدم المساواة والضعف إلى الازدهار للجميع، إلى مرجع حقيقي.

70- ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن عهد بريدجتاون وروح سبيتستاون هما ثمرة الدور الذي أداه البلد المضيف لتمكين جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد من المشاركة من أجل التوصل إلى اتفاق حكومي دولي، بما يتماشى مع مصالح الدول الأعضاء ومبادئ التنمية المستدامة بألا يتخلف أحد عن الركب. وقال إن المجموعة ستعوّل على التضامن لتحقيق التنمية للجميع والتغلب على الخلافات السياسية

من أجل التركيز على التنمية المستدامة الشاملة. والهدف من ذلك هو تيسير التجارة وإفادة جميع الاقتصادات والمجتمعات، مع التصدي للتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الاقتصادات. وقال إن الطريق إلى الانتعاش طويل، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي هي في حالة صراع، مثل فلسطين، والبلدان التي تواجه كوارث طبيعية، مشيراً إلى أن المجموعة تتطلع إلى مزيد من التضامن والدعم التقني من الأونكتاد. وأكد الدور المنوط بعهدة الأونكتاد في المستقبل فيما يتعلق بتوطيد العلاقات بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب. وقال إن المجموعة تتطلع إلى مرحلة تنفيذ عهد بريدجتاون وإلى مواصلة تعزيز دور الأونكتاد في التجارة والتنمية كجزء من منظومة الأمم المتحدة.

71- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أن الإعلان الوزاري الذي اعتمدته المجموعة (TD/525) ينص على أن أقل البلدان نمواً ستحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لتنمية القدرات الإنتاجية، أولاً، من أجل جيل جديد من تدابير الدعم الدولي، وثانياً، لتبادل البحوث والتحليلات وبناء القدرات ودعم عملية صياغة السياسات وتنفيذها. وخلال السنوات الخمسين التي انقضت منذ أن أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة فئةَ أقل البلدان نمواً، ما فتئ الأونكتاد يقدم الدعم من خلال أركان عمله الثلاثة. وأشار إلى أن عهد بريدجتاون يؤكد التزام الأونكتاد بمواصلة دعم جهود أقل البلدان نمواً نحو تحقيق التنمية المستدامة. وقال إن المجموعة تتوقع أن يؤدي الأونكتاد دوراً رئيسياً في تنفيذ برنامج العمل المقبل لأقل البلدان نمواً في العقد 2022-2031؛ ويوسع ويعزز البحوث المتعلقة بالقدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي من خلال تحليل السياسات وصياغة المبادئ التوجيهية والأطر والتوصيات المتعلقة بالسياسات، مع إجراء حوار متعمق بشأن السياسات بين موظفي المنظمة والمسؤولين في أقل البلدان نموا؛ ويجري عمليات تقييم ورصد وتشخيص منهجية لمستوى القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً ويقيّم الفجوة في القدرات الإنتاجية كمدخلات لصنع السياسات المحلية والدولية؛ ويساعد أقل البلدان نمواً على الاستفادة الكاملة من تدفقات التجارة والاستثمار والمساعدة الإنمائية الرسمية لتعظيم تأثيرها على التنمية وصياغة السياسات ووضع آلية لنقل التكنولوجيا، فضلاً عن بناء القدرات التكنولوجية للمؤسسات في تلك البلدان؛ ويساهم في رفع هذه البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً مع الحفاظ على الزخم اللازم والحرص على الانتقال السلس؛ ويجري تحليلاً متعمقاً للسياسات التطلعية بشأن جيل جديد من تدابير الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً. وقال إن المجموعة تتطلع إلى التعاون مع الأونكتاد بشأن تنفيذ عهد بريدجتاون وبرنامج العمل.

72- ولاحظ أحد المندوبين أن اجتماع المجتمع الدولي الافتراضي لمناقشة التحديات الاقتصادية والإنمائية الملحة والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أفضل السبل للمضي قدماً هو بمثابة الإشادة بقوة تعددية الأطراف. وأكد ضرورة تسخير الزخم والرغبة في العمل من أجل إعادة البناء على نحو أفضل بعد التخلص من الجائحة وتحقيق عالم أكثر مساواة واخضراراً وازدهاراً للجميع. وقال إن عهد بريدجتاون هو خطوة في طريق تنشيط ولاية الأونكتاد تجسد الاعتراف بأهمية إعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة، والتصدي لتغير المناخ، والنهوض بالتحول الرقمي، وتمكين المرأة اقتصادياً، وضمان حسن أداء الأونكتاد لكي يكون قادراً على تلبية احتياجات البلدان النامية. وأشاد بجهود بربادوس التي سلطت الضوء على التحديات المحددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وأبرزت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تعاونية بشأن تغير المناخ، ولا سيما قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ بوقت قصير. وقال إنه يتطلع إلى العمل عن كثب على تنفيذ الولاية الجديدة وتنشيط الأونكتاد.

ثالثاً- المسائل التنظيمية والاجرائية ومسائل أخرى

ألف- افتتاح المؤتمر

(البند 1 من جدول الأعمال)

73- عُقدت الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأُقيم حفل الافتتاح في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021، في شكل افتراضي، بعد حدث ثقافي افتتاحي نُظِّم في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2021 في بربادوس. وأدلى ببيانات افتتاحية السيد أوهورو كينياتا، رئيس كينيا[7]؛ ومعالي السيدة ميا عمر موتلي، رئيسة وزراء بربادوس؛ والأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش؛ والأمينة العامة للأونكتاد، السيدة ريبيكا غرينسبان.

باء- انتخاب الرئيس

(البند 2 من جدول الأعمال)

74- انتخب المؤتمر بالتزكية، في جلسته العامة (الافتتاحية) 296 المعقودة في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021، رئيسة وزراء بربادوس، السيدة ميا عمر موتلي، رئيسةً له، باتباع إجراء الموافقة الصامتة في اليوم نفسه.

جيم- إنشاء هيئات الدورة

(البند 3 من جدول الأعمال)

75- قرر المؤتمر، في جلسته العامة الافتتاحية، إنشاء لجنة جامعة لكي تنظر في البند الموضوعي المحدد الذي تحيله إليها الجلسة العامة وتقدم تقريراً عن ذلك (البند 8 من جدول الأعمال). وأشير إلى أنه وفقاً للمادة 63 من النظام الداخلي، للّجنة الجامعة أن تنشئ ما قد يلزم من أفرقة صياغة لأداء وظائفها.

دال- انتخاب نواب الرئيس والمقرر

(البند 4 من جدول الأعمال)

76- قرر المؤتمر، في الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، أن يتألف مكتبه من 25 عضواً، بينهم الرئيس، ونواب الرئيس، ورئيس اللجنة الجامعة، ومقرر المؤتمر. وقرر المؤتمر كذلك أن يُشكَّل المكتب على نحو يكفل توزيعاً جغرافياً عادلاً، أي أربعة أعضاء من أفريقيا، وسبعة من آسيا، وخمسة من أمريكا اللاتينية والكاريبي، وثمانية من المجموعة باء، وعضو واحد من الصين. وتقرر انتخاب نواب الرئيس باتباع إجراء الموافقة الصامتة في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأعلن المؤتمر انتخابَ أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

رئيسة اللجنة الجامعة:

السيدة ميمونة كيينغا تاريشي	جمهورية تنزانيا المتحدة

نواب الرئيس:

السيد مصطفي زور رحمن	بنغلاديش
السيد شوين وانغ	الصين

(7) بيان بالفيديو.

السيد إسماعيل بغايي هامانه	إيران (جمهورية – الإسلامية)
السيد عبد الكريم هاشم مصطفى	العراق
السيد لونديغ بوريفسورين	منغوليا
السيد خليل هاشمي	باكستان
السيد إيفان ب. غارسيا	الفلبين
السيد رونغفودي فيرابوتر	تايلند
السيد سالومون إيهيث	الكاميرون
السيد محمدو م. أ. كاه	غامبيا
السيدة لوسي نجيري كيروثو	كينيا
السيدة كيرستي كاوبي	فنلندا
السيد مايكل غافاي	أيرلندا
السيد روي ماسييرا	البرتغال
السيد تايهو لي	جمهورية كوريا
السيد أغوستين نافارو دي فيسنتي – جيلا	إسبانيا
السيد مارتن زبيندن	سويسرا
السيد روبرت كوك	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيد فريدريكو فيليغاس بلتران	الأرجنتين
السيد ألفريدو سويسكوم	بنما
السيدة باولا غوبي – سكون	ترينيداد وتوباغو
السيد هيكتور كونستانت روزاليس	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

المقررة:

السيدة يانا بروجييه	فرنسا

77- ووفقاً للممارسة المتَّبعة في الماضي، قرر المؤتمر إشراك منسقي المجموعات الإقليمية ورؤساء الهيئات الفرعية إشراكاً تاماً في أعمال المكتب.

هاء- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

(البند 5 من جدول الأعمال)

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

78- أنشأ المؤتمر، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، وفقاً للمادة 14 من النظام الداخلي، لجنةً لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء. ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، تقرر أن تتألف اللجنة من نفس الدول التسع التي عينتها الجمعية العامة للعمل في لجنة وثائق التفويض في آخر دورة لها (السادسة والسبعون). وعليه، كانت لجنة وثائق التفويض تتألف من الدول التالية: الاتحاد الروسي، وبوتان، وجزر البهاما، والسويد، وسيراليون، وشيلي، والصين، وناميبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

79- وافق المؤتمر، في جلسته العامة (الختامية) 307 المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، على تقرير لجنة وثائق التفويض، على النحو الوارد في الوثيقة TD/528.

واو- إقرار جدول الأعمال

(البند 6 من جدول الإعمال)

80- أقرّ المؤتمر، في جلسته العامة (الافتتاحية) 296، جدول الأعمال المؤقت لدورته الخامسة عشرة على النحو الوارد في الوثيقة TD/520 (انظر المرفق الأول).

زاي- المناقشة العامة

(البند 7 من جدول الأعمال)

81- أثناء المناقشة العامة، في الجلسات العامة 297 و299 و301 و303، أدلى ببيانات، مباشرةً أو بالنيابة، 103 دول أعضاء ومنظمة حكومية دولية واحدة وتسع مجموعات إقليمية. ويمكن الاطلاع على البيانات وأشرطة الفيديو المحفوظة للمناقشة العامة على هذا الرابط: https://unctad15.org/.

حاء- من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع

(البند 8 من جدول الأعمال)

اللجنة الجامعة

82- اجتمعت اللجنة الجامعة في اثنتين من الجلسات العامة الرسمية وفي اجتماعات ومشاورات غير رسمية مختلفة لمواصلة مهمة استكمال المفاوضات في إطار البند 8 من جدول الأعمال. وقالت رئيسة اللجنة الجامعة، أثناء عرض تقريرها في الجلسة العامة الختامية للمؤتمر، المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، إن اللجنة توصلت إلى توافق في الآراء بشأن النص التفاوضي ووافقت عليه في جلستها العامة الرسمية الثانية. وعليه، أوصت الرئيسةُ بإحالة مشروع عهد بريدجتاون إلى الجلسة العامة للمؤتمر لاعتماده رسمياً.

طاء- مسائل أخرى

(البند 9 من جدول الأعمال)

(أ) الاستعراض الدوري الذي يجريه المؤتمر لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995 (د-19)

83- في الجلسة العامة (الختامية) 307، المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أيد المؤتمر قوائم الدول، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/INF.250 (انظر المرفق الخامس).

(ب) التقرير المقدَّم من مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر

84- أحاط المؤتمر علماً، في جلسته العامة الختامية أيضاً، بتقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى المؤتمر، على النحو الوارد في الوثيقة TD/521.

(ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

85- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أبلغت الأمينة العامة للأونكتاد الأعضاء بأنها لا ترى أي آثار مالية فورية تترتب على الوثيقة الختامية. وقالت إنها ستتشاور مع الشُّعب بشأن التعديلات التي قد يلزم إدخالها على برنامج العمل والأنشطة للوفاء بالاتفاقات والوعود الواردة في عهد بريدجتاون، بما في ذلك تقييم كيفية تنظيم ذلك العمل، ومن ثم الموارد المطلوبة. وأضافت بالقول إن المرحلة الختامية من النظر في الميزانية المقترحة لعام 2022 جارية، وسيُقترح إجراء أي تعديلات ضرورية في إطار الخطة البرنامجية

والميزانية البرنامجية لعام 2023. وأفادت بأن صياغة برنامج العمل لعام 2023، التي ستراعى فيها الالتزامات المنصوص عليها في عهد بريدجتاون، ستتم بالتشاور مع الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في إطار الدورة التحضيرية للفريق العامل المعني بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

ياء- اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة

(البند 10 من جدول الأعمال)

86- اعتمد المؤتمر، في جلسته العامة (الختامية) 307 المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، تقريره إلى الجمعية العامة على أساس أن يتم وضعه في صيغته النهائية، تحت سلطة المقرر، مع أخذ وقائع الجلسة العامة الختامية في الاعتبار. وتُنشر وثيقة روح سبيتستاون ووثيقة عهد بريدجتاون باعتبارهما إضافتيْن إلى هذا التقرير (TD/541/Add.1 وTD/541/Add.2، على التوالي) وجزءاً لا يتجزأ منه.

كاف- الإعراب عن الامتنان لحكومة وشعب بربادوس

87- اعتمد المؤتمر بالتزكية، في جلسته العامة الختامية أيضاً، الوثيقة TD/529 التي تتضمن تعبيراً عن الامتنان لحكومة وشعب بربادوس.

لام- الجلسة العامة الختامية

88- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، رحب ممثل مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز) بانضمام المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى المجموعة. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تقديره للعلاقة الوثيقة مع المجموعة واستعداده للعمل معاً على نحو أوثق في المستقبل.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

1- افتتاح المؤتمر

2- انتخاب الرئيس

3- إنشاء هيئات الدورة

4- انتخاب نواب الرئيس والمقرر

5- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر:

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

6- إقرار جدول الأعمال

7- المناقشة العامة

8- من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع

9- مسائل أخرى:

(أ) الاســـتعراض الدوري الذي يجريه المؤتمر لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995 (د-19)

(ب) التقرير المقدَّم من مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر

(ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

10- اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة

المرفق الثاني

بيانات المواقف

البيانان الواردان في هذا المرفق مستنسخان بحسب الترتيب الذي ورداً به، وذلك بناء على طلب الدول الأعضاء التي أدلت بهما. ولم يحرَّر أي من البيانيْن واستُنسخ باللغة التي ورد بها. وقد أُحيل البيانان إلى الأعضاء في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

[باللغة الإنكليزية فقط]

A. Holy See[1]

Explanatory Note of the Holy See on the adoption of the UNCTAD XV Political Declaration "The Spirit of Speighstown: From inequality and vulnerability to prosperity for all"

The Holy See welcomes the Political Declaration adopted by the Member States of UNCTAD, during its 15th Ministerial Conference, held virtually at Bridgetown (Barbados) from 4 to 7 October 2021, as a concrete sign of the political will of the international community to promote integral human development, which is founded on the inherent and inalienable dignity of every human being. At the same time, the Holy See issues the current Explanatory Note regarding certain language contained in the Declaration:

(1) The Holy See understands the concept of the common good as "the sum total of social conditions which allow people, either as groups or as individuals, to reach their fulfilment more fully and more easily. The common good does not consist in the simple sum of the particular goods of each subject of a social entity. Belonging to everyone and to each person, it is and remains 'common', because it is indivisible and because only together is it possible to attain it, increase it and safeguard its effectiveness, with regard also to the future. Just as the moral actions of an individual are accomplished in doing what is good, so too the actions of a society attain their full stature when they bring about the common good. The common good, in fact, can be understood as the social and community dimension of the moral good". (Compendium of the Social Doctrine of the Church, n. 164);

(2) While agreeing with the objectives of the 2030 Agenda, namely, the commitment to "eradicating poverty in all its forms and dimensions" (cf. UN Document N. A/70/1, preamble, para. 1) based on the "centrality of the human person as the subject primarily responsible for development" and the related pledge that "no one will be left behind" (cf. ibid, preamble, para. 2 and paras. 4, 48), the Holy See reiterates its position, and retains its reservations and interpretations, relating to the 2030 Agenda for Sustainable Development, as expressed in the UN Documents N. A/68/970/Add.1, pp 22-23 and N. A/71/430.

(3) The Holy See further notes that the 2030 Agenda represents a non-binding international plan of action and specifies that its support of the present UNCTAD Political Declaration does not imply a further international obligation on the part of Member States to implement the 2030 Sustainable Development Goals.

[1] Submitted on 5 October 2021.

B. Hungary[2]

Note Verbale

No. 188/2021/HUMIS/GVA

Geneva, 7 October 2021

The Permanent Mission of Hungary to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the United Nations Conference on Trade and Development and has the honour to communicate the following position of Hungary regarding the negotiated outcome and the UNCTAD 15 Ministerial Declaration to be adopted on the Closing Plenary of the Fifteenth Session of the United Nations Conference on Trade and Development to be held on 7 October 2021.

Hungary welcomes the successful conference and underlines its support to the important work of the United Nations Conference on Trade and Development, acknowledging the vital role international trade plays in the economic development of countries and in successfully handling the economic consequences of the COVID-19 pandemic.

However, Hungary wishes to disassociate itself from paragraph 13 b) of the Political Declaration: Spirit of Speightstown, and furthermore, from paragraphs 30, 55 and 57 of the Bridgetown Covenant. Hungary does not support any fo1m of migration, since in the view of Hungary migration does not have any developmental effects. Furthermore, the view that all migrants are in a vulnerable situation is not shared by Hungary. Therefore, the parts of the Declaration and the Covenant that states otherwise are not applicable to Hungary.

The Permanent Mission of Hungary to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva expresses its wish that the position of Hungary is duly reflected in the Report of the Conference.

The Permanent Mission of Hungary to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the United Nations Conference on Trade and Development the assurances of its highest consideration.

[2] Submitted on 7 October 2021.

المرفق الثالث

List of events

[English only]

Pre-Conference events*

COVID-19 and challenges for financing for development (7 April)

High-level discussion on harnessing interregional integration for the Sustainable Development Goals (20 May)

Civil society pre-event: Frontier technologies, the digital economy and development (4 June)

Trade and gender linkages: An analysis of least developed countries (8 June)

Harnessing the benefits of the ocean economy for sustainable development (9 June)

UNCTAD pre-event: United Nations Trade Forum: Towards a Green and Inclusive Recovery (14–15 June)

Trade and Development Board, sixty-eighth session (high-level segment) (Geneva, 21 June)

Launch of Train for Trade course on building port resilience against pandemics (22 June)

Is industrial policy the key to building back better? (23 June)

UNCTAD support for the decade of action through a revigorated multilateralism (12 July)

Reclaiming industrial policy for Latin American development (14 July)

Addressing unsustainable debt burdens in developing countries: From emergency responses to systemic reforms (19 July)

South–South sharing of experiences in macro-financial policies for structural transformation (23 July)

Enhancing economic resilience in small island developing States: Perspective from South–South cooperation (28 July)

How can transformative industrialization and implementation of the African Continental Free Trade Area stimulate Africa's sustainable development post COVID-19? (29 July)

High-level policy dialogue: South–South sharing of policy experiences for digital transformation (1 September)

Ministerial Meeting of the Landlocked Developing Countries (2 September)

Reclaiming industrial policy for development: Putting policymaking theory into practice (10 September)

Global Commodities Forum 2021 (13–15 September)

Youth Forum 2021 (16–18 September)

Global value chains in transition: What opportunities and challenges for developing countries in the new global value chains landscape? (20 September)

Sustainable and resilient supply chains: Overcoming vulnerabilities in transport and trade facilitation to ensure prosperity for all (20 September)

United Nations Inter-Agency Cluster on Trade and Productive Capacity: Joining forces for a new path of development at the country level (21 September)

* Held in 2021; online, unless otherwise noted.

Civil Society Forum (22–24 September)

Global Services Forum (22 September)

Gender and Development Forum (26–28 September)

Creative Industries and Trade Digitalization Forum (Bridgetown and online, 29 and 30 September, 1 October)

High-level launch: UNCTAD *Digital Economy Report 2021* (29 September)

Meeting of the Group of 77 and China Senior Officials (1 October)

Fifteenth Ministerial Meeting of the Group of 77 and China (1 October)

Conference events

Opening cultural event: Barbados virtual concert and cultural exhibition (3 October)

Opening ceremony and opening plenary meeting (4 October)

World Leaders Summit: Dialogue on global vulnerabilities – Call from a vulnerable place (4 October)

Committee of the Whole: Opening plenary, private sessions, closing plenary (4–7 October)

General debate (5–6 October)

World Leaders Summit: Dialogue on inequality – Is the COVID-19 crisis really a game changer? (5 October)

World Leaders Summit: Dialogue on building a more prosperous development path – Matching the scale of the moment (5 October)

Ministerial round table: Scaling up financing for development (6 October)

Ministerial round table: Reshaping global and regional value chains (6 October)

Ministerial round table: Regional integration for a resilient, inclusive and sustainable future (6 October)

Ministerial round table: Harnessing frontier technologies for shared prosperity (6 October)

Ministerial round table: Supporting productive transformation for greater resilience in a post-pandemic world (7 October)

Closing plenary meeting: Adoption of the ministerial declaration and outcome (7 October)

Closing ceremony (7 October)

المرفق الرابع

الحضور*

1- كانت الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التالية أسماؤها ممثلةً في المؤتمر:

أفغانستان
الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أنتيغوا وبربودا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
أيرلندا
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بروني دار السلام
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكيا
توغو
تونس
تيمور – ليشتي
جامايكا
الجزائر
جزر البهاما
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جيبوتي
دولة فلسطين
دومينيكا

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD(XV)/INF.1.

رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت لوسيا
سري لانكا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
صربيا
الصين
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غانا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فنلندا
فييت نام
قبرص
قطر
كازاخستان
الكاميرون
الكرسي الرسولي
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبرغ
ليتوانيا
ليسوتو
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ناميبيا
ناورو
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
اليابان
اليمن
اليونان

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلة في المؤتمر:

المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد
الاتحاد الأفريقي
الجماعة الكاريبية
مصرف التنمية الكاريبي
أمانة الكومنولث
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
المكتب الدولي للتعريفات الجمركية
المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية
البنك الإسلامي للتنمية
رابطة تكامل أمريكا اللاتينية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة الدولية للفرنكوفونية
منظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب
الاتحاد من أجل المتوسط

3- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي
المكتب التنفيذي للأمين العام
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
مكتب خدمات الرقابة الداخلية
مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مكتب الأمم المتحدة في جنيف

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للاتصالات
مركز التجارة الدولية

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً
متطوعو الأمم المتحدة
الاتحاد البريدي العالمي
مجموعة البنك الدولي
منظمة الصحة العالمية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

رابطة أفريقيا 21
مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية
ائتلاف المجتمع المدني
الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
المنظمة الدولية للمستهلكين
الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية
معهد التنظيم والتنافس التابع للجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
التحالف النسائي الدولي
غرفة التجارة الدولية
الائتلاف الدولي للعمل من أجل التنمية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المعهد الدولي للمحيط
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
الاتحاد الدولي للنقل على الطرق
الاتحاد الدولي للنقابات العمالية
منظمة أوكسفام الدولية
الهيئة الدولية للخدمات العامة
جمعية التنمية الدولية
معهد المعلومات والمفاوضات التجارية في جنوب وشرق أفريقيا، أوغندا
شبكة العدالة الضريبية – أفريقيا
شبكة العالم الثالث
منظمة القرية السويسرية
الجمعية العالمية للشباب

الفئة الخاصة

منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية

هيئات/منظمات معتمدة لدى المؤتمر

مركز الكاريبي لسياسات التنمية

المرفق الخامس

قوائم الدول الواردة في المرفق بقرار الجمعية العامة 1995(د-19)

القائمة ألف

إثيوبيا
الأردن
إريتريا
إسرائيل
إسواتيني
أفغانستان
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
بالاو
البحرين
بروني دار السلام
بنغلاديش
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
تايلند
تركمانستان
تشاد
توغو
تونس
تونغا
تيمور – ليشتي
الجزائر
جزر القمر
جزر سليمان
جزر مارشال
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جنوب أفريقيا
جيبوتي
رواندا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سري لانكا
سنغافورة
السنغال
السودان
سيراليون
سيشيل
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا – بيساو
غينيا الاستوائية
فانواتو
الفلبين
فيجي
فييت نام
قطر
كابو فيردي
الكاميرون
كمبوديا
كوت ديفوار
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
ليبريا
ليبيا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)
ناميبيا
نيبال
النيجر
نيجيريا
الهند
اليمن

(98)

القائمة باء

إسبانيا	الدانمرك	مالطة
أستراليا	سان مارينو	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
ألمانيا	السويد	موناكو
أندورا	سويسرا	النرويج
أيرلندا	فرنسا	النمسا
آيسلندا	فنلندا	نيوزيلندا
إيطاليا	قبرص	هولندا
البرتغال	الكرسي الرسولي	الولايات المتحدة الأمريكية
بلجيكا	كندا	اليابان
تركيا	لكسمبرغ	اليونان
جمهورية كوريا	ليختنشتاين	(32)

القائمة جيم

الأرجنتين	جامايكا	غيانا
إكوادور	جزر البهاما	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
أنتيغوا وبربودا	الجمهورية الدومينيكية	كوبا
أوروغواي	دومينيكا	كوستاريكا
باراغواي	سانت فنسنت وجزر غرينادين	كولومبيا
البرازيل	سانت كيتس ونيفس	المكسيك
بربادوس	سانت لوسيا	نيكاراغوا
بليز	السلفادور	هايتي
بنما	سورينام	هندوراس
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	شيلي	(33)
بيرو	غرينادا	
ترينيداد وتوباغو	غواتيمالا	

القائمة دال

ألبانيا	قيرغيزستان	البوسنة والهرسك
رومانيا	لاتفيا	بلغاريا
الاتحاد الروسي	ليتوانيا	كرواتيا
أوكرانيا	الجبل الأسود	تشيكيا
أوزبكستان	مقدونيا الشمالية	إستونيا
صربيا	بولندا	جورجيا
سلوفاكيا	جمهورية مولدوفا	هنغاريا
سلوفينيا	أذربيجان	(25)
كازاخستان	بيلاروس	

المرفق السادس

قائمة الوثائق*

TD/520	جدول الأعمال المؤقت وشروحه. مذكرة مقدَّمة من أمانة الأونكتاد
TD/520/Add.1	Organization of the work of the Conference Note by the UNCTAD secretariat
TD/521	تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر مذكرة من أمانة الأونكتاد
TD/522	الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ 77 والصين بمناسبة الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع
TD/523	إعلان منتدى الشباب: وقفة على إيقاع التغيير
TD/524	إعلان منظمات المجتمع المدني المقدم إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/525	إعلان وزراء أقل البلدان نمواً في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/526	إعلان وزراء البلدان النامية غير الساحلية في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/527	الإعلان الوزاري لمجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/528	تقرير لجنة وثائق التفويض
TD/529	الإعراب عن الامتنان لحكومة وشعب بربادوس
TD/530	المنتدى العالمي التاسع للسلع الأساسية، الأونكتاد الخامس عشر، موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/531	مؤتمر قمة قادة العالم: حوار بشأن مواطن الضعف العالمية – نداء من مكان ضعيف الحال، موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/532	قمة قادة العالم: حوار عن انعدام المساواة – هل أزمة كوفيد-19 هي عامل تغيير حقاً لقواعد اللعبة؟ موجز أعدته أمانة الأونكتاد موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/533	مؤتمر قمة القادة العالميين: حوار بشأن بناء مسار إنمائي أكثر رخاءً: مضاهاة حجم اللحظة، موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/534	اجتماع المائدة المستديرة الوزاري: زيادة التمويل من أجل التنمية، موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/535	المائدة المستديرة الوزارية: إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/536	اجتماع المائدة المستديرة الوزاري: التكامل الإقليمي من أجل مستقبل مرن وشامل للجميع ومستدام، موجز أعدته أمانة الأونكتاد

* الوثائق المدرجة في القائمة متاحة على الموقع الشبكي للمؤتمر (http://unctad15.org).

TD/537	اجتماع المائدة المستديرة الوزاري: تسخير التكنولوجيات الرائدة من أجل تحقيق الرخاء المشترك، موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/538	اجتماع المائدة المستديرة الوزاري: دعم التحول الإنتاجي من أجل زيادة القدرة على الصمود في عالم ما بعد الجائحة، موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/INF.71	المنتدى الافتتاحي للشؤون الجنسانية والتنمية في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إعلان بريدجتاون
TD/INF.72	The Bridgetown Accord Creative Economy and Digitalization Forum
TD/539	المنتدى الافتتاحي للشؤون الجنسانية والتنمية في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إعلان بريدجتاون
TD/540	اتفاق بريدجتاون، منتدى الصناعات الإبداعية ورقمنة التجارة
TD/541	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة عشرة
TD/541/Add.1	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة عشرة، الإضافة 1
TD/541/Add.2	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة عشرة، الإضافة 2
TD(XV)/INF.1	List of participants